وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

التخصص: التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية

(1945-1953م)

إعـداد:

✍مريم مناصرية

✍إيمان بن زكري

إشراف الدكتور:

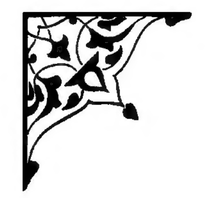
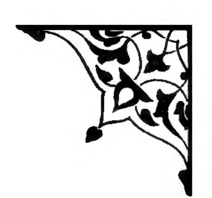
☜ حواس غربي

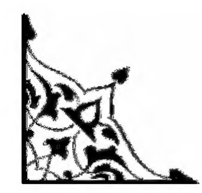
لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
بن شعبان السبتي	أستاذ مساعد.أ	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
حواس غربي	أستاذ مساعد.أ	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
برمضان سعاد	أستاذة مساعدة.أ	مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية 1437/1436هـ

2016-2015

بسم الله الرحمن الرحيم





شكر وتقدير

باسم الله ولا إلاه إلا الله وحده لا شريك له

ولولا فضل الله علينا وتقديره لما أتممنا عملنا

قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ التوبة: ١٠٥

ولقول الإمام علي رضي الله عنه

ما الفضل إلا لأهـــل العلم إنهـــم على الهدى لمن استهدى أدلاءُ

وقيمة المرء ما قد كـــــان يحسنـــــه والجاهلون لأهل العلم أعداءُ

فقم بعلـــــم، ولا تطلب بـــــه بدلاً فالناس موتى، وأهل العلم أحياءُ

نتقدم بتحية تقدير واحترام إلى الأستاذ المشرف غربي الحواس على توجيهاته لنا

إلى رئيس قسم التاريخ بلقاسم مرزوقي والى كل أساتذة ومشرفي قسم التاريخ

وبالأخص الأستاذ عبد الكريم قرين، والى كل طلبة التاريخ، ونتقدم

بأزكى تحياتنا وأسمى تشكراتنا إلى الذين وضعوا مكتباتهم تحت تصرفنا.

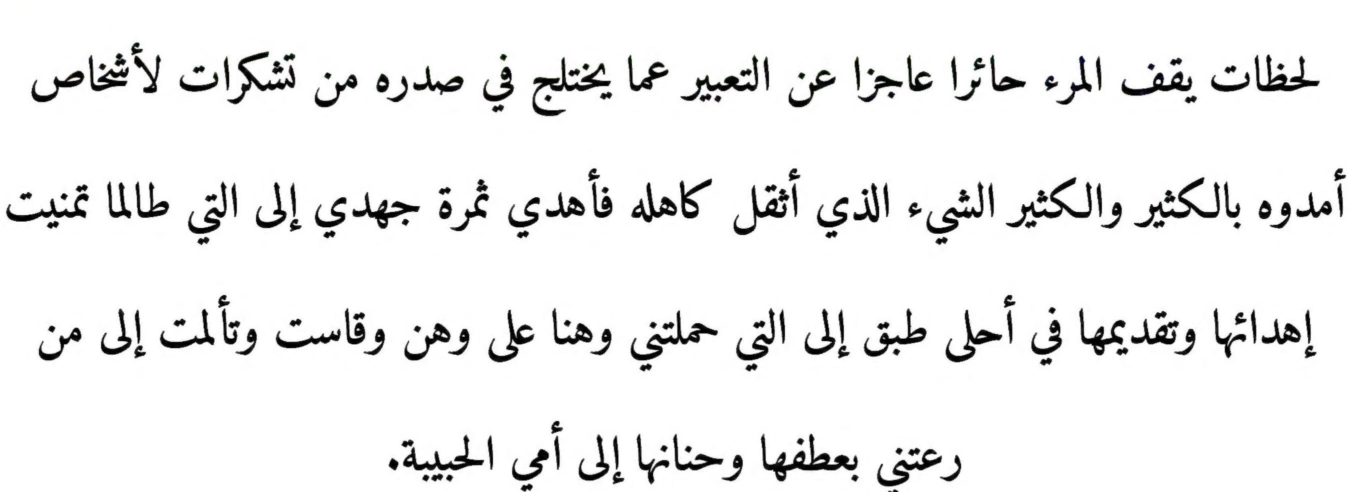
إلى كل من له فضل في ترقية هذا المجهود العلمي

وإلى كلمن زرع فينا بذرة حب البحث العلمي الحقيقية.





إهداء



لحظات يقف المرء حائرا عاجزا عن التعبير عما يختلج في صدره من تشكرات لأشخاص أمدوه بالكثير والكثير الشيء الذي أثقل كاهله فأهدي ثمرة جهدي إلى التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها في أحلى طبق إلى التي حملتني وهنا على وهن وقاست وتألمت إلى من رعتني بعطفها وحنانها إلى أمي الحبيبة.

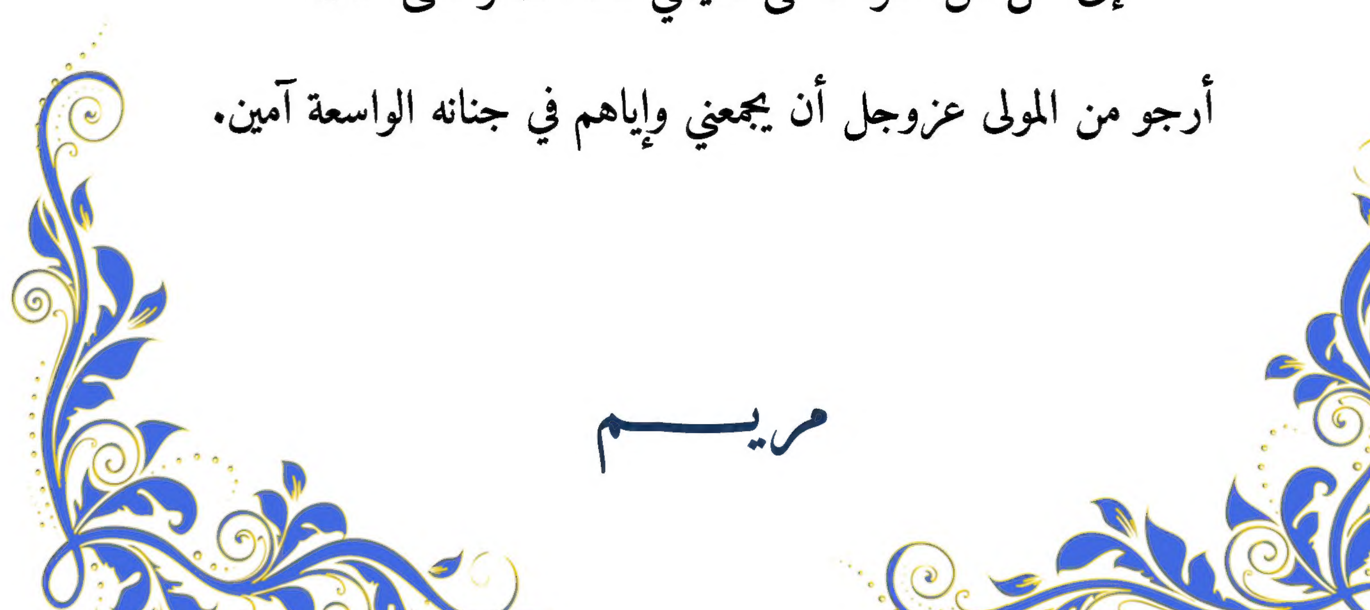
إلى الذي عمل وكدّ وجد فقاسى حتى وصلت إلى هدفي هذا إلى أبي العزيز.

إلى أخواتي فضيلة، سومة، وتوأم روحي فريدة إلى إخوتي: وليد، عنتر، فريد، عصام.

وإلى أبناء أختي: دنيا، سارة ومحمد البشير.

إلى كل من أشرف على تعليمي منذ الصغر حتى الآن.

أرجو من المولى عزوجل أن يجمعني وإياهم في جنانه الواسعة آمين.



مريـــــم




إهداء

الحمد لله والسلام على رسول الله

أهدي عملي المتواضع هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامهما أمي الغالية

إلى ينبوع المحبة والتقدير والإحترام

أبي الذي سخّر حياته لتعليمنا

وإلى أخي الوحيدة قرة أعيننا "يوسف"

وإلى أختي "زينب" والكتكوتة الصغيرة "كوثر"

وأهدي تحياتي إلى كل إنسان تمنى لي النجاح والتوفيق في حياتي



إيمــــــــــان



مقدمة

شكلت الأحزاب السياسية في الجزائر منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين الإطار التنظيمي والهيكل الرسمي للحركة الوطنية فقد حاولت جاهدة تطوير نشاطها وتجديد برامجها بهدف استقطاب المناصرين لها لتحقيق أدنى من المطالب بعد أن أصبح الوعي السياسي واليقظة الوطنية يحركان الأوساط الجزائرية ويدفعانها إلى العمل لنيل مطالبها وهذا ما انعكس على توجه مختلف التيارات السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عن ذلك من تطورات في جميع الأصعدة.

حيث تعرضت الأحزاب الوطنية للحل وسجن زعمائها ونفيهم، وبعد مجازر 08 ماي 1945م تأكد للشعب والقادة السياسيون بأن فرنسا لا ينفع معها سياسة اللين ومن ثم تغيرت طريقة المطالبة بالحقوق إلى العمل الثوري وحدثت تغيرات داخل الأحزاب وحتى خلافات لاسيما داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولهذا وقع اهتمامنا على دراسة موضوع إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية من 1945-1953م.

أسباب اختيارنا للموضوع:

1. عنوان الموضوع المركب والذي هو إعادة بناء الحركة الوطنية وكأن الحركة الوطنية شيء ملموس (بناء) وانهدم وأريد إعادة بنائها من جديد وهذا الشيء آثار فضولنا.
2. فترة الموضوع من 1945م إلى 1953م شهدت ظهور العديد من الأحزاب تحت تسميات جديدة والبعض منها غير اتجاهه وتسميته مثل حزب الاتحاد الديمقراطي، وهذا ما جعلنا نعاني خلط بين هذه الأحزاب نظرا لتغيير أسمائها قمنا بدراسة هذا الموضوع لتبيان تاريخ هذه الأحزاب.
3. عنوان المذكرة يساعدنا في المستقبل أثناء تأديتنا لوظيفة التدريس فيما بعد لأن هذا الموضوع موجود في منهاج التعليم المتوسط والثانوي.
4. هذا الموضوع يشكل منعطف تاريخي حاسم في تاريخ الجزائر المعاصر لأن هذه الفترة نقلت الجزائر من ليل الاستعمار إلى نور الحرية والسيادة الوطنية.

حدود البحث

1-الإطار الزماني:

فترة البحث كانت ما بين 1945م/1953م حيث تناولنا دراسة الحركة الوطنية ما بين هذه الفترة لأن سنة 1945م تعتبر الحد الفاصل في مسيرة النضال الجزائري والحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي، فمن هذه السنة اقتنعت الحركة الوطنية أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، أما عن سنة 1953م وهي السنة التي توقفت عندها دراستنا، ففي هذه السنة حدثت أزمة حركة انتصار الحريات التي عصفت بالحزب وكانت منعرجا فاصلا انبثقت عنه اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حظرت لاندلاع الثورة.

2-الإطار المكاني:

فعنوان الموضوع يتحدث عن الحركة الوطنية في الجزائر.

الإشكالية:

إن دراسة موضوع الحركة الوطنية وإعادة بنائها من 1945م إلى 1953م هي دراسة في غاية الأهمية تطرح مجموعة من التساؤلات تتمثل في كيف ساهمت مجازر 8 ماي 1945م في تبلور الوعي السياسي؟ وماهي الهيكلة الجديدة للحركة الوطنية؟ وما الجديد في نشاطها؟ وماهي أبرز المشاريع الإصلاحية الفرنسية لامتصاص غضب الشعب الجزائري؟ وكيف ساهمت الأزمات التي مرت بها الحركة الوطنية في تبلور الوعي الثوري فيما بعد؟

منهج البحث

اتبعنا في معالجة هذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث خاصة مجازر 08 ماي 1945م واعتمدنا المنهج التحليلي في تحليل بعض الأحداث، ورصد تطوراتها.

قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول وخلاصة ومجموعة من الملاحق فالفصل الأول

متعلق بالحركة الوطنية قبيل سنة 1945م والذي احتوى على ثلاث مباحث: المبحث الأول: البيان الجزائري 10 فيفري 1943م، المبحث الثاني: حركة أحباب البيان والحرية أما المبحث الثالث: مجازر 08 ماي 1945م.

أما الفصل الثاني فيتمثل في التكتلات السياسية الجزائرية ما بين سنة 1945م/1947م تضمن أرع مباحث نورد بالترتيب: المبحث الأول: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، المبحث الثاني: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، المبحث الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أما المبحث الرابع: الحزب الشيوعي الجزائري.

فيما يخص الفصل الثالث فقد عنون بالحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1947م/1952م.

واشتمل على أربع مباحث جاءت كالتالي: المبحث الأول: تأسيس المنظمة الخاصة 1947م، المبحث الثاني: دستور 1947م، المبحث الثالث: وعهد تزوير الانتخابات 1948م.أما المبحث الرابع والأخير: الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية 1951م.

أما الفصل الأخير -الفصل الرابع- فقد كان عنونه أزمات الحركة الوطنية الجزائرية من 1945م إلى 1953م.واحتوى ثلاث مباحث: المبحث الأول: الأزمة البربرية، المبحث الثاني: اكتشاف المنظمة الخاصة، المبحث الثالث: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

دراسة لأهم المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث نذكر منها:

أولا المصادر تتمثل في:

- كتاب هذه هي الجزائر لأحمد توفيق المدني الذي ساعدنا في تقديم معلومات حول الأحزاب وتاريخها باعتباره مصدر معاصر للأحداث.
- كتاب ليل الاستعمار لفرحات عباس والذي كشف لنا عن حياته والأحزاب التي شكلها.

ثانيا المراجع أهما:

- كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ليحيى بوعزيز والذي ساعدنا في معرفة أهم الأحداث التي مرت بها الحركة الوطنية.
- كتاب المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة لمصطفى سعداوي والذي كان له الفضل في معرفة تاريخ المنظمة من البداية حتى اكتشافها.
- كتاب الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة لعبد الكامل جويبة والذي خصص فصلا كاملا للحديث عن موضوعنا بالتفصيل.

هذا فضلا على اعتمادنا على العديد من الرسائل الجامعية بالإضافة إلى العديد من المجلات والجرائد كما اعتمدنا على العديد من الملتقيات وبعض الكتب باللغة الفرنسية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات منها:

1. وفرة الأفكار المتعلقة بالبحث وتنوعها مع تداخلها في بعض الأحيان.
2. ضيق الوقت لشمولية البحث لفترة زمنية طويلة.
3. كما أن كل عنصر من عناصر هذا الموضوع يشكل مذكرة بحد ذاتها، مما صعب علينا دراسة الموضوع بصفة مطولة.

إلا أن الصعوبات كانت قليلة ووفقنا الله في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة والحمد لله على كل حال.

الفصل الأول

الحركة الوطنية قبيل 1945م

- **المبحث الأول**: البيان الجزائري10 فيفري 1943.
- **المبحث الثاني**: حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس1944م.
- **المبحث الثالث**: مجازر 08 ماي 1945م(الأسباب والنتائج).

1-بيان 10 فيفري 1943م:

كان راديو لندن وموسكو وواشنطن يغمر العالم أجمع بالمناداة إلى الحرية والمساواة بين الشعوب وساهمت هذه الإذاعات مساهمة فعالة في تكوين شعوب إفريقيا وآسيا وعرفت شعوب المستعمرات حقوقها واكتشفت شخصيتها وصارت تتساءل عن مستقبلها وهذا ما يفسر الحماس الذي اشتعلت نيرانه في قلوب الجزائريين[1] حيث عرفت الساحة السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطا سياسيا مكثفا للتعريف بالقضية الجزائرية وإيصال مطالب الشعب الجزائري إلى الحلفاء بعد نزولهم في الجزائر 8 نوفمبر 1942م[2] وذلك نكاية بالمارشال بيتان وحكومته العنصرية[3]، فأراد فرحات عباس استغلال الوضع فاتصل بالبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين آنذاك ومصالي الحاج رئيس حزب الشعب وشخصيات وطنية أخرى لتنسيق العمل فيما بينهم فاتفق الجميع على صياغة بيان جزائري يحمل مجموعة من مطالب الشعب وطرق تجسيدها وكلفوا فرحات عباس بصياغتها[4].

وفي 10 فيفري 1943م وقّع عدد من النواب والشخصيات على وثيقة معروفة بكلمة البيان[5].

أما عن أسباب اختيارنا فرحات عباس[6] مصطلح البيان فقد استمده من مرجعية كارل ماركس حيث أنه أكثر هجوما من تعبير مصطلح الميثاق وبالتالي انتقل عباس من الاعتدال إلى الراديكالية في مواقفه السياسية وقد عبّر أحمد بومنجل عن ذلك البيان بأنه

---

(1) فرحات عباس، **ليل الاستعمار تر/أبو بكر رحال**، دار القصبة للنشر الجزائر، 2005 م، ص 104.

(2) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م، 1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ج1، ص 254.

(3) بومهلة التواتي، **الجزائر الثغر الأبيض**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 138.

(4) رابح لونيسي، دادوة نبيل وآخرون، **رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 59.

(5) زهير إحدادن، **شخصيات ومواقف تاريخية**، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010م، ص 122.

(6) ولد فرحات عباس في 24 أكتوبر 1899 بالطاهير جيجل تابع دراسته بالطاهير وواصل المرحلة الثانوية بجيجل وسكيكدة ثم انتقل إلى العاصمة لمواصلة دراسته الجامعية التي خلص بها إلى الحصول على شهادة عليا في الصيدلة ويعتبر فرحات عباس من النخبة المثقفة المتغربين فكان مدافعا عن سياسة الإدماج في 1924م أسس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بشمال إفريقيا من 1927م إلى 1931م التحق بفدرالية النواب المسلمين. ينظر كتاب محمد الشريف ولد حسين **(من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830م – 1962م)** دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 47.

نضال سياسي سيؤدي إلى إحداث قطيعة نهائيا مع الاندماج ويقوي الروح الوطنية عند الجزائريين حيث تمثل هذه الوثيقة أول خرق لفكرة الاندماج عند فرحات عباس[1].

وينطلق بيان الشعب الجزائري من نقده اللاذع للاستعمار ونتائجه السلبية والفظيعة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من وجود لهجة فظيعة في بعض فقراته إلا أنه يشكل قطعية حقيقة في تفكير فرحات عباس السياسي ونضاله الطويل ويظهر اعتدال البيان في وقوفه مطولا عند مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789م والدور الذي لعبته في تفكير النخب المحلية التي تأثرت بما اسمه الثورة الأخلاقية والروحية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

والبيان تعبير صادق الرغبة الملحة في وضع حد للتعامل مع سياسة الجزائر فرنسية وكان بمثابة وداع للروح الجمهورية الجاحدة.

لقد جاء بيان الشعب الجزائري كوثيقة في تاريخ النضال السياسي لفرحات عباس صحيح أنه كُتب بنوع من الاعتدال[2].

وقد توزع مضمون البيان على خمسة أقسام استعرض القسم الأول أوضاع الجزائر منذ الاحتلال إلى مجيء الحلفاء واشتمل القسم الثاني على مكانة الحربين 1 و2 وأهميتها بالنسبة لتحرير الشعوب.

أما القسم الثالث فتناول العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830م والقسم الرابع أسباب فشل الإصلاحات الفرنسية السابقة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث توقف عند حدث نزول الحلفاء بالجزائر أما القسم الخامس استعرض مطالب الجزائريين آنذاك[3].

وقد جاءت أبرز مطالب الجزائريين من خلال البيان كالاتي:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.

---

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899م-1985م** رسالة ماجيستير قسم التاريخ جامعة منتوري قسنطينة 2004م -2005م، ص 164.

[2] رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989 م**، دار المعرفة، الجزائر، 201م، ج 2، ص 94.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة منقحة، 1992م، ج 3 ،ص 209.

- تطبيق مبدأ المصير على جميع الشعوب الصغرى منها والكبرى[1]، وبذلك دخل فرحات عباس مرحلة سياسية جديدة فاقتنع ببعض أفكار حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين[2].
- منح الجزائر دستور خاص بها يضمن لها:
  - حرية جميع السكان دون ميز ديني أو عرقي.
  - تطبيق الإصلاح الزراعي وإلغاء الأنظمة الإقطاعية.
  - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسة.
  - حرية الصحافة وحق الاجتماع.
  - حرية التعبد وفصل الدين عن الدولة.
  - مشاركة الجزائريين العاجلة في حكم بلادهم وإطلاق جميع المعتقلين من جميع الأحزاب[3].

ويلخص فرحات عباس الفكرة الرئيسة للبيان:

- أن تحول الجزائر من مستعمرة إلى دولة يمكن تحقيقه سلميا عبر الثورة بواسطة القانون.
- إدراج هذا المسعى ضمن هدف معين اتخاذ الديمقراطية محورا لشراكة جديدة قائمة على أساس الاعتراف بجنسية الشعوب المستعمرة وحريتها.
- أن يتم ذلك في إطار سياسة الاتحاد الفرنسي ثم كان شعار البيان تحرير واتحاد[4].

وقد تمت المصادقة عليه ونسخ البيان في أربع نسخ سلمت:

- الأولى للمقيم الفرنسي بيروتون في 31 مارس 1943م الشيء الذي تؤكده محفوظات الأرشيف الفرنسي.
- الثانية إلى أعضاء ممثلي دول الحلفاء.

---

(1) عبد الكامل جوبية، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الرابعة 1946م 1954**، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2013م، ص 49.

(2) رابح لونيسي، **رجال لهم تاريخ**، مرجع سابق، ص 59.

(3) عبد الكامل جوبية، مرجع سابق، ص 49.

(4) بو عبد الله عبد الحفيظ: **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005م-2006م، ص 111.

- الثالثة إلى رئيس الحكومة الوطنية شارل ديغول.
- الرابعة إلى مصر للإعلام والتحسيس[1].

ويذكر فرحات عباس أن بريتون فوجئ بالعدد الهام من المنتخبين والمندوبين المحسوبين على إدارة الاحتلال الذين وقّعوا على البيان[2].

هذا وقد قبل الحاكم العام بريتون أن يأخذ بعين الاعتبار البيان كأساس لدستور جزائري ومن أجل هذا الغرض كون لجنة تحت اسم لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي وصادقت على لائحة إصلاحات جزء منها عاجل وآخر آجل كان مصيرها الإهمال وضربت بها فرنسا عرض الحائط[3]، حيث رفض الحاكم الفرنسي مطالب البيان[4].

والجدير بالذكر أن عدة تغييرات قد أدخلت على محتوى البيان باقتراح من مصالي الحاج وذلك باعتراف فرحات عباس نفسه[5].

فبعد خروج مصالي الحاج مباشرة من السجن في 26 أفريل 1943م أضيفت للبيان إضافات جاءت بعد النقاشات التي دارت بين الرجلين اللذين التقيا في ليلة 4 أفريل بمنزل عباس بسطيف وتضمنت الإضافات التي أعطت البيان أكثر استقلالية وراديكالية[6]، فهذه الإضافات (الملحق) حرر بطلب من الإدارة الاستعمارية فقد احتوى على قسمين:

الأول: حمل مطالب مؤجلة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأهم ما فيه تشكيل دولة جزائرية ذات دستور مميز يتولى وضع مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام[7].

ومنه انتقلت النخب الجزائرية من صيغة المطالبة بجنسية جزائرية إلى صيغة أكثر ثورية هي المطالبة بالدولة الجزائرية ذات سيادة[8].

---

(1) عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 50.

(2) بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 113.

(3) ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001م، ص289-295.

(4) رابح لونيسي، مرجع سابق، ص59.

(5) عبد الكامل جويبة، مرج سابق، ص 51.

(6) رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م 1989م**، ج 2، مرجع سابق، ص 94.

(7) عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 52.

(8) رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م 1989م**، ج 2، مرجع سابق، ص 94.

أما القسم **الثاني**: تضمن مطالب عاجلة يمكن إنجازها قبل نهاية الحرب كمشاركة الجزائريين في الحكم وتحويل الولاية العامة إلى ولاية جزائرية تشكل مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين، إضافة إلى مطلب فتح كل الوظائف أمام الجزائريين وإلغاء القوانين الرجزية.

وقد تابعت الحركة الوطنية الإجراءات الإدارية المعتادة إذ قامت بتقديم الملحق للجنرال الذي خلف بيروتون في 11جوان 1943م لكن الحاكم الجديد تنكر لوعود سابقيه وعلى رأسها عدم الاعتراف بالبيان وما حمله من مطالب إذ أكد أن أي إصلاح لن يتم إلا في إطار فرنسي[1].

وقد اتهم الحزب الشيوعي فرحات عباس بأنه استمد كتابة هذا البيان من ممثل الو.م.أ مورفي ومدير الشؤون المسلمين بالحكومة العامة السيد بيرك ويرد فرحات عباس عن هؤلاء المشككين[2]. فيقول: إذ لم يكن لهاتين الشخصيتين أي علم بالبيان إلا عندما سلم رسميا إلى السلطات وزيادة على ذلك فقد جاءت هذه الوثيقة ردا على التقرير الذي أرسلته خلال شهر أبريل 1941م إلى المارشال بيتان[3].

ومن هنا يعد إعلان بيان الشعب الجزائري الذي صدر في عام 1943م خطوة هامة في تطور الحركة الوطنية في الجزائر فقد كان يمثل آراء 8.5 مليون من السكان الذين يستنكرون الإدماج ويرفضون العبودية الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري ويطالبون بإصلاحات تهدف إلى القضاء على استغلال فرنسا للشعب الجزائري وتطبيق حق تقرير المصير وإيجاد دستور يضمن الحرية والمساواة.

ويمكننا القول بأن البيان الشامل يمثل استنكار للحكم الفرنسي للجزائر[4].

---

[1] عبد الكامل جوبية، مرج سابق، ص ص 52-53.

[2] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 166.

[3] ليلى بن عمار بن منصور، **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم تر**/حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011م، ص 273.

[4] ناهد إبراهيم الدوسقي، مرجع سابق، ص 289.

2-حركة أحباب البيان والحرية:

بعد رفض المشروع الذي تقدم به فرحات عباس إلى السلطات الفرنسية في الجزائر قرر هذا الأخير أن يقترب من مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والشيخ الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبدأ يعمل معهم ضد الجالية الأوروبية في الجزائر[1].

أعلن فرحات عباس من سطيف عن تأسيس حزب جديد أسماه أحباب البيان والحرية وحمل الحزب شعار الجزائر حرة وكان الهدف منه هو الترويج لفكرة الجزائر مستقلة مرتبطة فيدراليا بجمهورية فرنسا متجددة معادية للاستعمار[2]، ويؤكد فرحات عباس بقوله أسسنا في سطيف يوم 14 مارس حركة أحباب البيان والحرية ووضعت بنفسي قانونها في قسنطينة وتمكن فرحات عباس من إنشاء حزبه الكبير الذي كان يحلم به وهو الجزائر حرة[3].

وجاء تأسيس هذا الحزب على أثر صدور مرسوم 7 مارس 1944م[4]، الذي هو إحياء[5] المشروع بلوم فيوليت 1936م وقد حاول المرسوم إفراغ نص البيان الجزائري من محتواه الحقيقي وتميز بالسطحية والتركيز على نقطة واحدة وهي ليست بالجديدة وهي منح الجنسية الفرنسية لحوالي 61 ألف من المسلمين الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين[6].

نص قانون 7 مارس 1944م كما نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية:

الفصل الأول: يتمتع فرنسيو الجزائر بجميع الحقوق ويخضعون لجميع الواجبات مثل الفرنسيين غير المسلمين وجميع المناصب المدنية والعسكرية مفتوحة لهم.

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، ص 236.

(2) حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 100.

(3) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 184.

(4) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م، 1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007م، ص 111.

(5) مشروع بلوم فيوليت، مشروع إصلاحي وضعه فرنسيون ليبراليون ومن بين هؤلاء السياسيين الفرنسي موريس فيوليت عام 1933م وقد أثار هذا المشروع ضجة في كل من فرنسا والجزائر ينظر أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م، ص 191.

(6) رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م 1989م**، ج 1، مرجع سابق، ص 255.

الفصل الثاني: يطبق القانون الفرنسي على جميع المسلمين والفرنسيين غير المسلمين بدون استثناء ولهذا تلغى جميع القوانين الاستثنائية التي كانت خاصة بالمسلمين ما عدا قانون الأحوال الشخصية.

الفصل الثالث: قدماء الضباط والموظفين في المصالح العامة...الخ يُعتبرون مواطنون فرنسيون بصفة شخصية ويسجلون في قوائم الانتخابات التي يسجل فيها الفرنسيين غير المسلمين.

الفصل الرابع: الفرنسيون المسلمون الآخرون يصيرون مواطنين فرنسيين فيما بعد حسب القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني الفرنسي[1]. ولا ننسى أن المعمرين الفرنسيين عارضوا بشدة مرسوم 7 مارس 1944م للإدماج وتجنيس الجزائريين المسلمين وحقدوا على حركة أحباب البيان التي تدعو لإقامة دولة جزائرية وحاولوا دون إجراء الانتخابات البلدية في الجزائر حتى لا يفوز فيها أنصار أحباب البيان وأخذ المعمرين يروّجون بأن الجزائر ستكون مسرحا لعدد من الاضطرابات سوف تجبر ديغول على التراجع وإلغاء مرسوم 7 مارس 1944م[2].

وقد تضمن القانون الأساسي لهذه الهيئة محاور وفصول تشرح مهام هذه الحركة ومنها:

الفصل الأول: أُنشاء بالقطر الوطني تجمعا سُمي هذا التجمع أحباب البيان.

الفصل الثاني: إن هذا التجمع يحارب بواسطة الكلام والكتابة التصور الاستعماري والتعديات وهجومات القوات الإمبريالية في إفريقيا وآسيا[3].

وضع فرحات عباس المهمة من إنشاء هذا التجمع والهدف منه:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان.
- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.

---

(1) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م، 1954م**، مرجع سابق، ص 110-111.

(2) محمد ختاوي، **تطور الحركة الوطنية الجزائرية من جراء مجازر 8 ماي 1945م، واتجاهها نحو التحضير للكفاح المسلح**، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول مجازر 8 ماي 1945م، يومي 8/7 ماي 2006م، مطبعة المعارف، عنابة، 2006م، ص 16.

(3) رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م 1989م**، ج 1، مرجع سابق، ص 255.

- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها ووضع وسائل للحركة.[1]
- إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الاستثنائية.
- إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة وخلق تيار مؤازر للبيان.
- توزيع فكرة إنشاء دولة وجمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فدراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار.
- خلق روح التضامن في الجزائريين ومختلف الفئات المسلمة والمسيحية واليهودي وبعث روح المساواة والتعايش في السراء والضراء.[2]
- وهدفه أيضا المساهمة في تكوين عالم جديد يحترم فيه الشخص الإنساني في مختلف أنحاء العالم.[3]
- واستكمالا لأهداف الحركة أسس فرحات عباس جريدة المساواة لسان حال الحركة في 15 سبتمبر 1944م وعلى صفحاتها كان فرحات عباس يشرح أفكار الحركة وأهدافها.[4]

بلغ المنخرطين في حركة أحباب البيان والحرية نحو 500 ألف بناء على ما أورده عباس فرحات نفسه في حين وصلت عدد قسماتها المحلية عبر أنحاء الوطن 160 قسمة معظمها في عمالة قسنطينة (80) فعمالة الجزائر (60) فوهران (25)[5].

وقد لعب فرحات عباس دورا في كسب الأصوات المؤيدة داخليا وخارجيا لحركة أحباب البيان وطورت هذه الحركة نفسها وكونت شبه جبهة جمعت الأحزاب أكثر مما جمعت المناضلين، وكانت في الحقيقة هذه الحركة تغطية شرعية لنشاط حزب الشعب الذي رغم منعه من السلطات الاستعمارية كان مرارا الهيكل الأساسي لفروع أصحاب البيان[6].

---

(1) محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954م**، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، د ن ، ص 231.

(2) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 111.

(3) رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م 1989م**، ج 1، مرجع سابق، ص 255.

(4) بوعبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 121.

(5) عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر 2004م، ص 225.

(6) عميداوي أحميدة، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، عين مليلة، 2004م، ص 147.

وكان إقبال الجماهير على هذه الحركة للأسباب التالية:

1. أنها حركة توحيد جمعت كل التيارات والأحزاب ما عدا الحزب الشيوعي.
2. إن ظروف ذلك العهد كانت تفرض على الجزائريين وحدة متينة.
3. كان الجو مهيأ لنشر الفكرة الاستقلالية ولترسيخها.
4. يعود الفضل في تمتين الروابط الوحدة الوطنية إلى الموقف الإداري الفرنسي غير القادر لتعدد مراكز القوى في اتخاذه....[1].
5. كل طرف قدم تنازلات ففرحات عباس نجده تخلى نهائيا على المساواة وأصبح يؤمن بضرورة إقامة جمهورية جزائرية كما تغاضى مصالي الحاج عن الوسيلة التي تمكن الجزائريين من الاستقلال وهي العنف الثوري ووافق مؤقتا على جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، أما الإبراهيمي فإنه أعلن أن جمعية العلماء مستعدة لخوض المعارك السياسية على أساس ما ورد في البيان إضافة إلى دورها الثقافي[2].

ولم تمض ستة أشهر على تأسيس أحباب البيان حتى وجد هذا التجمع الوطني نفسه أمام عدد من الصعوبات والمخاطر:

1) رفض الإدارة الفرنسية لبيان الشعب الجزائري، هذا الرفض مصحوبا بعدة إجراءات قمعية.
2) حرب بلا هوادة يغذيها الشيوعيون الجزائريون بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي.
3) وجود الفارق الكبير في أسلوب العمل الذي تمارسه إطارات الحركة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في بيان الشعب الجزائري[3].

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 232.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 121.

[3] العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، **منشورات اتحاد الكتاب العرب**، الجزائر، 1999م، ج 1، ص 56.

3- حوادث 8 ماي 1945م (الأسباب والنتائج):

كانت انتفاضة 8 ماي المحرك القوي لتجاوز كل الوعود الاستعمارية والتخلي عن المطالب السياسية من الكافر لقد كانت منعرجا خطيرا في تاريخ الأمة الجزائرية والأحزاب السياسية[1].

الأسباب:

حيث اشتد هبوب العاصفة يوم الفاتح ماي اليوم العالمي للعمال فقد عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر وكانت أغلبها هادئة وسلمية وقام أنصار حزب الشعب مازالوا ممنوعين من العمل بمظاهرات يوم الفاتح من ماي نادوا فيها بتحرير مصالي الحاج واستقلال الجزائر واستنكروا فيها الاستعمار ورفعوا العلم الوطني وقد اتخذت بعض هذه المظاهرات شكلا عنيفا.

وفي 7 ماي أعلن الحلفاء نهاية ح ع 2[2]وانتصر الحلفاء على دول المحور يذكر بعض الزعماء السياسيين الجزائريين أن الذي شجع الحركة الوطنية على المطالبة بحقوقها هي الوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها وهي منح الجزائريين استقلالهم وكذلك التي أطلقها الحلفاء. وعلى رأسهم الولايات المتحدة بأن الشعوب المستعمرة سيكون لها الحق في أن تعبر عن نفسها في مؤتمر السلام بسان فرانسيسكو وذلك حسب ما ذكر عن فرحات عباس الذي يكون قد اجتمع بالرئيس روزفلت أثناء مروره بالجزائر إضافة إلى نزول الحلفاء في الجزائر في تلك الفترة[3]. وفي نفس هذا اليوم قام الفرنسيون بتنظيم الأفراح وقد مزق العلم الفرنسي وظهرت منشورات تنادي الجزائريين للاتحاد من أجل تحقيق النجاح[4]. ومما لا شك فيه أن قادة الحلفاء وما كان يسمى بالمقاومة الفرنسية يعرفون مدى نشاط الوطنيين الجزائريين فإن أعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين كانوا ممنوعين من التحرك فأصدرت الحركة الوطنية أمرا بالمشاركة مع الفرنسيين في تظاهراتهم مع رفع

---

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م – 1962م**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2002م، ص 241.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 234.

[3] محمد ختاوي، **من 08 ماي الى نوفمبر 1945 امتداد لشعار الحرية**، مداخلات الملتقى السادس حول مجازر 08 ماي 1945م يومي 8/7 ماي 2008، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2008م، ص 10/6.

[4] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 234.

لافتات تحمل مقررات الميثاق الأطلسي واغتنم حزب الشعب الفرصة ليجعل المشاركة في هذه المظاهرات أكثر تميزا وديناميكية[1].

أما يوم 08 ماي فقد صادف يوم الاثنين يوم السوق في سطيف فقد تميز بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة ثم انتشرت إلى مدن أخرى[2].

لقد فاضت الاضطرابات في سطيف وأغلب هذه المظاهرات كانت متمركزة في سطيف وقالمة وخراطة حيث كان يعيش فيها ألف أوروبي في حالة عزلة وسط 3 ملايين و4 آلاف من البربر ففي هذه المناطق كانت الشركات الفلاحية الكبرى نشطة بصفة خاصة وقد أحدثت حالة قريبة من العبودية (الخماسة)[3].

أما في مدينة العلمة على بعد 29 كلم شرق سطيف فقد نظم الجزائريون مسيرة متميزة انطلق حوالي 200 متظاهر في التاسعة صباحا حاملين اللافتات وعلى العاشرة وضعت باقة من الزهور أمام النصب التذكاري ثم تفرق المتظاهرون في هدوء.

أما مدينة وادي الزناتي بجنوب غرب قالمة بدأت الأمور تسوء منذ ساعة مبكرة وجد علم البريد ملطخا وفي متنصف النهار اشتد التوتر مع تجمع 7000 إلى 8000 متظاهر لم يجدوا أمامهم سوى 17 دركيا ثم قدم 20 دركيا لمساعدتهم من قسنطينة[4].

كانت عمالة الجزائر يوم 8 ماي 1945م في حالة استنفار قصوى ولم تعرف مسيرة أخرى غير موكب الأوروبيين الذي كان به قلة من الجزائريين فمظاهرة أول ماي كانت حاضرة بالأذهان وسكان الجزائر يبكون موتاهم وجروحهم لم تلتئم بعد.

أما مدينة سكيكدة فقد تظاهر فيها حوالي 1500 شخص منادين بحياة مصالي الحاج.

وحدث نفس السيناريو بالجبهة الجنوبية في كل من باتنة وخنشلة وبسكرة ومسيرات دون حوادث تذكر.

---

[1] محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 10.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 234.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 102.

[4] أني راي غولد زيغر، **جذور حرب الجزائر 1940م – 1945م**، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني تر/وردة لبنان طبعة خاصة دار القصبة للنشر، الجزائر 2005م، ص 389 -392.

أما مدينة الجلفة فقد منعتها وضعيتها المادية من تنظيم مسيرة[1]

اختلفت الآراء حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الأحداث ففي الوقت الذي ركز فيه الوطنيون الجزائريون على ظروف الاستعمار وعدم استجابة فرنسا للمطالب الوطنية راح الفرنسيون من سياسيين وكتاب يعطون الحالة الاقتصادية والاجتماعية دورا أساسيا في التذمر الشعبي وتجاوبه مع الأفكار الثورية التي نادى بها حزب أحباب البيان والحرية بعد أن تجمعت الآراء حول مطلب الاستقلال[2].

ونشرت صحيفة النهضة التونسية في يوم 1 جويلية 1945م في الصفحة الأولى: وزير الخارجية الفرنسي يشرح نتيجة بحثه عن حوادث 8 ماي فاتهم حزب الشعب وأحباب العريضة وبالتالي فهو يحمل مسؤولية الحوادث التي تقع على عاتق زعماء الحركات الوطنية الانفصالية[3].

زيادة على ذلك من أسباب فإن هزيمة فرنسا خلال سنوات ح ع 1 قد أدت إلى بروز تيار وطني بشدة حيث أن الحرب وضعت فرنسا في موقف ضعيف جدا ولم يكن هذا الوضع سائدا في الجزائر فقط بل مناطق أخرى تونس سوريا ....[4]

كما ذهب البعض إلى إبراز العناصر الخارجية واعتبارها من دواعي نشوب الأحداث حيث رأى هؤلاء أن الدعاية الألمانية لعبت دورا في إثارة السكان كما اتهمت الجامعة العربية التي صادف قيامها هذه السنة بتدبير الأحداث.

بل إن الفرنسيون اتهموا أصدقائهم من دول الحلفاء خاصة الو م أ بالتحريض على القيام بهذه الثورة[5].

---

[1] أني غولد زيغر، مرجع سابق، ص 389-392.

[2] قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية 1940م-1954م**، رسالة دكتورا قسم العلوم الإنسانية جامعة باتنة 2010م/2011م، ص 102.

[3] مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 44.

[4] المجاهد عدد 15،20 ماي، 1957م، ص 9.

[5] قريري سليمان، مرجع سابق، ص 103.

2- النتائج:

أما عن نتائج مجازر 8 ماي فقد اختلفت التقارير حولها فوزير الخارجية تيكسيه ذكر أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث قد بلغ 50 ألف شخص ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسيا و150 جريح أما من الجانب الجزائري 1200 إلى 1500 قتيل ولم يذكر أية جرحى و2400 معتقل[1].

فهذه المجازر راح ضحيتها 45 ألف شهيد في مذابح إرهابية استعمارية تركت بصمتها الوحشية في نفسية الشعب الجزائري.[2]

فالتقديرات الجزائرية بين 45 ألف إلى 100 ألف قتيل أما التقديرات الأجنبية فتختلف أيضا فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسي والآخر من الإحصاء الجزائري[3].

ومما لا شك فيه أن عدد الضحايا بمدينة قالمة كان أكثر من غيره في أي منطقة أخرى من المناطق التي شهدت المجزرة وذلك للأسباب الآتية:

- أن القمع كان كبيرا ووحشيا وواسعا جدا.
- منطقة قالمة كانت منطقة مرور لأهم الطرقات آنذاك خاصة الطريق الحديدي شرق غرب.
- منطقة قالمة منطقة جذب للسكان خاصة الهضاب وهوامش الصحراء[4].

ولقد حددت مجلة نيويورك تايمز التي صدرت بتاريخ 25 ديسمبر 1946م أن العدد بين 7 آلاف إلى 18 ألف فيما تحدث السيد بينكي تورك سفير الو م أ تحدث عن رقم 40 ألف وتضاف إلى هذه اللائحة الطويلة هذه الشهادة المأخوذة من وقت قريب من قالمة «لقد قتل 447 شخصا في المدينة من قبل الميليشيات حيث أن 73 شخص قتلوا يوم الثلاثاء في 15 ماي وباستطاعتنا إحصاء الضحايا في كل إقليم بـ: 12 ألف قتيل هذه الأرقام هي التي أفادنا بها في تلك الفترة مسؤولي الحزب»[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 239.

[2] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 241.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 239.

[4] شارل أندري جوليان، **أفريقية الشمالية** تر/ محسن سليم الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، د ن، ص 335.

[5] رضوان عيناد تابت، **8 أيار / ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر/ سعيد محمد اللحام، ط 1، منشورات ANEP.

والحقيقة أن مذبحة قالمة كانت فضيعة ورهيبة إلى درجة لا يتصورها العقل من البشر ومعظم ضحاياها كانوا شباب[1].

ومن نتائجها أيضا:

- إلقاء القبض على زعماء حزب أصدقاء البيان والحرية فرحات عباس ودكتور سعدان وألقي القبض على الشيخ الإبراهيمي وعلى عشرات الآلاف من رجال الجمعية وأنصارها وأتباع الحركات الوطنية الأخرى[2].
- وعلى الرغم من أن حزب الشعب هو الذي نظم مظاهرات 8 ماي فإن السلطات الاستعمارية قد حلت جمعية أحباب البيان والحرية وأغلقت مدارس جمعية العلماء بعد قمع الانتفاضة مما يبين أن الجمعية كانت مستهدفة في كل وقت وحين نظرا لدورها.[3]
- اهتمام السلطات الفرنسية بالجوانب الاقتصادية في الجزائر وشمال إفريقيا والدليل على ذلك مجيء السيد: م. كولمان متعقد المالية الملحق بنيابة الجزائر في الأيام الأولى من شهر جويلية[4].
- جدل سياسي عن واقع حوادث الجزائر والمتسببين فيها والتجاوزات التي قامت بها الإدارة الفرنسية.
- إلحاق الجزائر بلجنة داخلية فرنسية بقرار المجلس الدستوري الفرنسي عوض لجنة فرنسا لما وراء البحار.
- وفي مجال التنظيم إلغاء إدارة الشؤون الإسلامية التابعة للولاية العامة وتعويضها بإدارة الإصلاحات[5].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، دون سنة، ج 3، ص 381.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 239.

[3] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 241.

[4] مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 49/48.

[5] مرجع نفسه، ص 49/48.

وقد بررت فرنسا الجرائم المرتكبة والإبادات الجماعية التي كان أقصاها دموية أحداث 8 ماي 1945م من خلال قانون الجمعية الوطنية الفرنسية الصادر في 23 فيفري 2005م.[1]

وفي الأخير إن أحداث 8 ماي 1945م بقالمة وسطيف وخراطة وبعض المدن الجزائرية الأخرى التي ثارت على الاستعمار[2]، والتي خرج فيها الجزائريون في مظاهرات عارمة رافعين العلم ومنادين بالحرية والاستقلال فارتكب فيها الاستعمار عدة مجازر وقمعت كل الحركات والوطنية[3]، فحركة 8 ماي يمكن أن تصنف ضمن محطات مقاومة الاحتلال وعمليات القمع الرهيبة والتقتيل الجماعي بعشرات الآلاف وقصف المدن والمادشير ونسف الأملاك وتخريبها وإتلاف المزارع وحرقها تأتي في مقدمة جرائم الحرب ضد الإنسانية[4].

حيث يأبى التاريخ إلا أن يدوِّن في سجلاته واقفة 8 ماي 1945م المأساوية التي ذهب ضحيتها 45 ألف شهيد وشهيدة جزائرية على يد الاستعمار الاستيطاني البربري الذي أراد تخويف الشعب الجزائري[5].

---

[1] بومدين بوزيد، **الاستعمار وزمن الحقيقة قيم الاعتراف والتواصل مع الآخر**، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعماريين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي يوم 2006/7/3م، وزارة المجاهدين، 2007م، ص 142.

[2] محمد مختاوي، مرجع سابق، ص 6.

[3] أحمد بوشاقور، **تاريخ الجزائر من العهد القديم إلى 1954م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2009م، ص 60.

[4] محمد شريف عباس، **من وحي نوفمبر مداخلات وخطب**، دار الفجر، الجزائر، 2005م، ص 159.

[5] أحمد محمد عاشور إكس، **صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح منه الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1800م / 1962م**، المؤسسة الوطنية، 2009م، ص 153.

الفصل الثاني

التكتلات الجزائرية مابين 1945-1947م

- **المبحث الأول:** حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- **المبحث الثاني:** الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- **المبحث الثالث:** جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- **المبحث الرابع:** الحزب الشيوعي الجزائري.

1- حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بعد حوادث 8 ماي 1945م عاد مصالي الحاج[1]، من منفاه ببرازفيل ودخل الجزائر وقدم قائمة ليشارك في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي لعام 1946م ولكنها رفضت بحجة أن حزب الشعب قد حل عام 1939م[2]، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بصورة رسمية منع دخول المدن الكبرى في الجزائر وفرضت عليه الإقامة الجبرية تحت المراقبة في بوزريعة القريبة من مدينة الجزائر وذلك في عام 1946م وقام مصالي يحيط بأنصاره من أمثال الأمين دباغين وحسين الأحول وأحمد مزغنة ومحمد خيضر[3]، ليؤسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي انبثقت عن الحركة السرية التي فجرت الثورة[4].

وفي عام 1947م عقد حزب حركة انتصار الحريات مؤتمره الأول ودرس من خلاله أوضاع البلاد وخطط وسائل الكفاح للمستقبل وصادق في النهاية على مجموعة من القرارات تدعوا كلها لتحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال ولو عن طريق العنف والقوة من أجل ذلك اتخذ قرارا سريا بإنشاء المنظمة الخاصة لتدريب المناضلين على استعمال السلاح والإعداد لمعركة مسلحة عنيفة في أسرع وقت.[5]

وكذلك قرر الحزب المشاركة في الانتخابات البلدية التي تقرر إجراءها في أكتوبر 1947م حتى يكون نشاطه موجود في كل الميادين.[6]

ولمعرفة مدى تأثير الحركة الوطنية على الجماهير لجأت إدارة الاحتلال إلى إجراء الانتخابات البلدية فتحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 18% من الأصوات المعبر عنها، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية على 33% والحزب الشيوعي على

---

[1] **مصالي الحاج**، ولد في ماي 1898م في تلمسان في عمالة وهران من والد اسمه الحاج أحمد مصالي وأم اسمها فاطيمة صاري ترأس حزب نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب ينظر مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج**، تر/ محمد المعراجي، منشورات ISBN 2006م، ص 8.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص 183.

[3] بسام العسيل، **نهج الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 1982م، ص43-44.

[4] جريدة الأخبار عدد 1522، 27 أيلول،2001م، ص 13.

[5] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 123.

[6] مرجع نفسه، ص 123.

4% وعملاء الاحتلال ومرشحي الإدارة الفرنسة على 45% من الأصوات المعبر عنها(1).

فرغم هذه الضغوطات حقق الحزب نجاحا كبيرا وفاز في 110 بلديات في أهم المدن الجزائرية(2).

واقترح مصالي الحاج على الأحزاب الجزائرية قبل ذلك في 9 أكتوبر 1949م أن تقوم بخطة عمل مشتركة بين الأحزاب على أساس التمسك بمبدأ واحد وهو مجلس نيابي جزائري ذو سيادة تامة، ولكن الحزب الشيوعي اشترط أن يكون هناك تفتح واستعداد للتعاون مع الأوروبيين.

وبعد هذه الانتخابات عرضت على الجمعية الفرنسية أربع مشاريع لوضع دستور خاص بالجزائر لكن البرلمان الفرنسي لم يدرسه أصلا وصادق بدلا عن ذلك يوم 20 سبتمبر 1947م على لائحة إصلاحات معينة سميت فيما بعد دستور الجزائر(3).

في 31 ديسمبر 1947م جاءت المبادرة من فرحات عباس وحزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي طلب من مصالي الحاج أن يتخلى عن فكرة البرلمان المستقل ويقبل بالتمثيل البرلماني في فرنسا ولكن مصالي الحاج أعلن في بيان له في 17 جانفي 1948م أن المفاوضات بينه وبين عباس فرحات قد وصلت إلى مأزق وأن أي اتفاق على الأهداف الانتقالية يتوقف على وجود تفاهم حول نقطة رئيسية وهي الحصول على الاستقلال في المجلس النيابي الانتقالي(4).

وفي هذا الوقت الذي استفحل فيه الخلاف بين مصالي المؤيد للعمل السياسي والأمين العام استفحل المحبذ للعمل العسكري تغيرت السياسة الفرنسية في الجزائر ففي 25 جانفي 1948م شرعت فرنسا في تنفيذ السياسة القمعية التي أقرتها السلطات الاستعمارية حيث تم

---

(1) Benjamin Stora, Zakrya Daoud, **ferhat abbas une autre Algérie**, Edition, casbah, 1995, p183.

(2) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 123.

(3) Benjamin Stora, OPCIT, p183.

(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 314.

القبض على عدة شخصيات مرموقة في حركة الانتصار في مدن عنابة، دراع الميزان، برج منايل[1].

وقبيل إجراء انتخابات المجلس الجزائري في 2 أفريل 1948م قام مناضلو الحركة بحملة واسعة في الجزائر مهددين الفرنسيين بطردهم في حالة فوزهم في الانتخابات ووجدت الإدارة الفرنسية مبررا قويا فقامت باعتقال 600 مناضل منهم أي الثلث[2].

وبعد المؤتمر الأول خرج حزب حركة الانتصار من سرِّيته حيث قرر خوض غمار انتخابات المجلس الجزائري ومجلس البلديات التي جرت في أفريل 1948م بعد تردد وخلافات في الرأي حول المشاركة في الانتخابات فقررت الأغلبية أن المشاركة ضرورية ليستطيع الحزب التأثير على الحياة السياسية[3].

ومع ازدياد الاحتجاجات أثناء الانتخابات في 2 أفريل 1948م قامت شرطة الاحتلال بإطلاق النار وقتلت 12 جزائريا وجرحت المئات واعتقلت العشرات عبر التراب الوطني ورغم كل هذا الترهيب تحصل حزب حركة الانتصار على 30.6% من الأصوات[4]. وقد أصدر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة صحف أهمها:

- **الأمة الجزائرية:** وهي جريدة جزائرية شهرية تصدر باللغة الفرنسة وكانت تدعو إلى الاستقلال الكامل وقد استمرت في الصدور من 1946م إلى 1948م.
- **المغرب العربي:** وهي صحيفة أسبوعية كانت باللغة العربية ما عدا بعض الأعداد الخاصة التي صدرت باللغة الفرنسة واستمرت في الصدور من جوان 1947م إلى 1948م.
- **المنار:** وهي صحيفة نصف شهرية كانت مستقلة في الظاهر ولكنها تابعة للحزب وقد استمرت في الظهور من 1951م إلى نوفمبر ثم استقلت عن الحزب وتوقفت.[5]

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 315.

[2]Benjamin Stora, opcit-, p 183

[3] جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة، محطات الثورة التحريرية من 1954/11/1م إلى 1962/7/3م مطبعة بوناب، قالمة 2004م، ص 10-11.

[4] Benjamin Stora, opcit-, p 183.

[5] عواطف عبد الرحمن: **الصحافة العربية في الجزائر 1954م/1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 44.

- **الجزائر الحرة:** وهي صحيفة بدأت نصف شهرية ثم أصبحت أسبوعية وكانت تصدر باللغة الفرنسية واستمرت تصدر من 1949م إلى نوفمبر 1954م وعندما حدث الانشقاق في الحزب أصبح للمصاليين صحيفتهم وهي الجزائر الحرة أما المركزيون صحيفة الأمة الجزائرية[1].

[1] حسان حقي: **الجزائر العربية أرض الكفاح والمجد**، دار النفائس، بيروت، 1968م، ص 238.

2- الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر:

بعد إطلاق سراح فرحات عباس عاد إلى المعترك السياسي وأعلن في أفريل 1946م عن تأسيس حزب سياسي جديد تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يهدف إلى جمع مناضلي الحزب أحباب البيان والحرية ونواته المركزية مكونة من المثقفين ومحامون مثل بومنجل وأطباء مثل دكتور سعدان ودكتور ابن خليل ودكتور فرنسيس أحمد ومدرسون أمثال حميد بن سليم وغيرهم[1].

وأصدروا جريدة الجمهورية لتعبير عن أهدافهم وأهداف حزبهم وكان لتغير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية دلالة خاصة على تغير آراء اتجاهات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة[2].

وفي عدد من جريدة الجمهورية نشر فرحات عباس شروط قال إنها سهلة التطبيق:

1. احترام القانون والعودة إلى حرية التصويت.
2. احترام حرية التفكير وإطلاق سراح المساجين.
3. إيقاف حملات القمع في الأوراس وفي منطقة القبائل.
4. العمل حينا على إعطاء نصف الوظائف العمومية للأهالي مع السماح لهم في تسيير الشؤون السياسية المنصوص عليها في الدستور.
5. فتح المدارس في وجه كل الأطفال المسلمين.
6. المساواة في التمثيل بين الأوروبيين والمسلمين داخل المجالس البلدية خاصة[3].

وعندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثاني قرر حزب الاتحاد الديمقراطي المشاركة فيها[4].

ويرجع الفضل في انتصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات في جوان 1946م إلى فشل سياسة الاندماج الذي تخلى عنها فرحات عباس نهائيا ليطالب بتكوين جمهورية جزائرية مستقلة. وأيضا لو عملية التزوير التي أقدم عليها المستعمر لكان

---

[1] Mahfoud Kaddache : histoire du nationalisme algérien (1919-1951), Edition ENAL, Alger, 1981, p 730.

[2] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري** مرجع سابق، ص 118.

[3] محمد العربي الزبيري: **الثورة في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 155.

[4] يحيى بوعزيز **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 118.

الانتصار أكبر ففي العاصمة والأغواط كان أحمد بو منجل ومحمد بن سالم ضحية التزوير حرمهما من الفوز[1].

حيث فاز الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر بـ: 11 مقعد في الهيئة الانتخابية الثانية في المجلس التأسيسي الثاني الفرنسي المنتخب في جوان 1946م ويعد عباس جريدته المساواة في أوت ويصبح نائب في المجلس التأسيسي الثاني ثم مستشار للجمهورية بعد أن رفض تقدم مرشحيه في المجلس الوطني ضد مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتقدم في سنتي 1946م و1947م بمشروعين أساسيين للجزائر واللذان لم يأخذا بعين الاعتبار[2].

وفي يوم 9 أوت 1946م قدم فرحات عباس باسم حزبه المشروع الجديد والذي يتضمن النقاط التالية:

1. إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.
2. تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف عليهما سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في تلك السلطات.
3. تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر وتشرف على جميع المرافق الداخلية.
4. يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.
5. تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم إجباريا بهما معا.
6. يتمتع فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وكذلك بالنسبة جزائريو فرنسا بالجنسية الفرنسية[3].

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 109.
[2] علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م، ص 33
[3] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 119/118.

لكن المجلس الوطني رفض هذا المشروع قبل دراسته بسبب ضغط المعمرين ومديري الشركات والجمعيات الاستعمارية وبذلك خاب أمل دعاة الاعتدال خاصة بعد مصادقة الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946م الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1].

وفي مارس 1949م فشلت حركة فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التي جرت لتجديد المجالس العامة بسبب استمرار التزوير العلني الذي كسب من خلاله الإدارة الاستعمارية ثقة الكولون لكنها فقدت نهائيا ثقة الجزائريين بما فيهم فرحات عباس الذي صرح: لم يعد هناك أي حل للجزائريين إلا بحمل السلاح[2].

وبعد فشل حركة فرحات عباس في الانتخابات التي جرت لتجديد المجالس العامة بسبب التزوير الدائم حدث تقارب في وجهات النظر بين مصالي وعباس اللذان أمضيا اتفاقا مشتركا في أفريل ينص على المطالبة "بحق الشعب الجزائري في دولة مستقلة" وكتب فرحات عباس قائلا «إن الشعب الذي يضطهد شعب آخر يحضّر لعبوديته»[3]

وفي شهر ماي صرح فرنسيس قائلا: «هناك رغبة تبديها الأقلية للقضاء على الأغلبية» وفي نفس الوقت بررت قيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الامتناع عن تقديم مرشحين في الانتخابات اللاحقة، وتلك هي قناعة فرحات عباس الذي حرم من الكلام أكثر من مرة داخل الجمعية الجزائرية[4].

وفي أكتوبر 1951م يصرح عباس قائلا: «لم يكن هناك أي حل سوى الرشاشات»[5]

واستنكر فرحات عباس السياسة العنصرية لحكومة الجمهورية الرابعة ودعى الجزائريين إلى الالتفاف حول البيان للقضاء على النظام الكولونيالي، وإنشاء دولة جزائرية مستعدة لخوض تجربة أحباب البيان والحرية. ولما حلت سنة 1951م وصلت الأمور إلى المأزق فالانتخابات لم يعد لها أي معنى والتحالف بين الأحزاب الوطنية لم يتحقق أما الأوروبيون

---

(1) بلعباس محمد: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م، ص 81.

(2) Mahfoud Kaddache opcit. p 731.

(3) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 130.

(4) المرجع نفسه، ص 131.

(5) علي تابليت، مرجع سابق، ص 5.

فقد أبدوا تعنتهم ورفضوا أي تحاور مع الوطنيين فيما بقيت الإدارة الفرنسية حبيسة فِكرها التقليدي واستمرت في قمعها لمناضلي الاتحاد الديمقراطي الذين تأكدوا من استحالة قيادة الشعب الجزائري نحو الكفاح بمفردهم، وفي سنة 1951م تكونت الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات ومن بين المنضمين إليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتمثلت أهداف الاتحاد الجديد في فضح تعسف الإدارة وتجاوزها وطالبت بإلغاء الانتخابات التشريعية التي مضت (جوان 1951م)، ويعتقد محفوظ قداش أن مشاركة الاتحاد الديمقراطي في الجبهة كانت مجرد سياسة استراتيجية للخروج من العزلة التي فرضت عليها بسبب القمع[1].

---

(1) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 133.

3-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

سنحاول الآن تحديد مكانة جمعية العلماء المسلمين بين الأحزاب الجزائرية الأخرى التي مارست نشاطها في فترة ما بين الحربين العالميتين، وأول ما نلاحظه على هذه الجمعية هو اتخاذها الدعوة الإصلاحية نهجا وخاصة الإصلاح الديني ولم تتجه إلى العنف أو الاحتكاك المباشر مع الإدارة الفرنسية وقد عاصرت الجمعية عدة أحزاب سياسية جزائرية[1].

وقد عادت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حوادث 8 ماي 1945م إلى نشاطها.[2] وبعد وفاة بن باديس[3] في 16 مارس 1940م اجتمع المجلس الإداري بغياب البشير الإبراهيمي الذي كان منفيا في مدينة آفلو الصحراوية منذ شهر آذار 1940م.[4] بقرار عسكري من دلاي Deladieu وزير الحربية الفرنسي لأن السياسة الحربية الفرنسية وقت الحرب العالمية الثانية اعتبرت وجوده طليق السراح خطر يهددها.[5] وقرر المجلس انتخابه رئيسا للجمعية خلفا لابن باديس وأصبح الإبراهيمي منذ ذلك الحين يقود الجمعية ويدير أعمالها من مقر منفاه عن طريق الرسائل التي كان يتبادلها مع الأعضاء.[6]

وكان اختيار العلماء له وهو في المنفى كزعيم يقود الجماعة في هذه الظروف دليلا على تحدي العلماء للسلطة الفرنسية وقد عمل الإبراهيمي[7] على تطوير الجماعة[8]. عندما تولى الشيخ البشير الإبراهيمي رئاسة الجمعية كانت الأسس قد ترسخت والمبادئ قد

---

(1) ناهد الدوسقي: مرجع سابق، ص 280.

(2) محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 253.

(3) **إبن باديس**: هو عبد الحميد بن مصطفي بن مكي بن باديس ولد سنة 1889 نسب أسرته عريق ومعروف في قسنطينة وبعد استكمال تكوينه الأسرى وتحصيله العلمي بقسنطينة سافر إلى تونس للدراسة بجامع الزيتونة وبعدها إلى المشرق ثم رجع إلى قسنطينة لممارسة العمل الجهادي الإصلاحي أسس جمعية العلماء المسلمين في 1931 وتوفي سنة 1940، ينظر: عبد الرشيد زروقة، **جهاد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940م**، ط1، دار الشهاب، لبنان، 1999م، ص 107/77.

(4) رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص 288.

(5) نبيل أحمد بلاسي، **الاتجاه الغربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ص 119.

(6) رابح تركي: مرجع سابق، ص 228.

(7) **الإبراهيمي**: ولد بقرية رأس الوادي بناحية مدينة سطيف بالشرق الجزائري في 14 يونيو عام 1889م وضع البشير الإبراهيمي دستور جمعية العلماء وقانونها الأساسي: ينظر أحمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929،1940م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م، ج1، ص 119.

(8) نبيل أحمد بلاسي، مرجع سابق، ص 119.

ثبتت[1]. واستعادت الحركة الإصلاحية حرية التحرك في سنة 1946م، وبعد أن تذرعت بقواعد مذهبية صلبة ستلتفت الحركة الإصلاحية بعزم صوب تنظيم التعليم العربي الحر على صعيد واسع كما ستعيد الكفاح من أجل فصل الدين الإسلامي عن الدولة أخيرا قدمت دعمها غير المشروط لمطالب حزبين سياسيين كبيرين مسلمين آنذاك: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA لفرحات عباس والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية MTLD وريث حزب الشعب الجزائري لمصالي الحاج[2].

ولقد عادت البصائر إلى الظهور بدءا من تاريخ 26 جويلية 1947م بعد أن تعطلت حوالي 8 سنوات وكان رئيس تحريرها البشير الإبراهيمي تحت شعار العروبة، الإسلام، الجزائر، فلم تغفل عن تناول جميع العناصر ذات الصلة الأساسية لبناء الشخصية القومية للجزائر العربية المسلمة، فشغلت في أمر التعليم العربي، وبفصل الدين عن الدولة وباسترجاع الأوقاف المغتصبة وتحرير القضاء الإسلامي من سلطة القضاء الفرنسي وحرية التعبير والاجتماع.[3]

ووجه الشيخ الإبراهيمي جهد الجمعية نحو التعليم العربي الحر واندفع لتسيس مدارس البنين والبنات[4].

وأنشأت جمعية العلماء لجنة للتعليم تحت إدارة نخبة من أفضل العلماء أمثال المرحوم الخفاوي هالي وموحد الصالح رمضان وفي عام 1947م دشنت جمعية العلماء أول معهد للتعليم الثانوي في مدينة قسنطينة أطلقت عليه اسم فقيد الجزائر بن باديس[5].

وقد ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا[6] ولقد دعى الإبراهيمي من خلال مقالاته بالبصائر الأحزاب السياسية الأخرى إلى وحدة الصف، كما انتقد بعض

---

(1) بسام العسيلي، **عبد الحميد بن باديس وبنائه قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، لبنان، 2010م، ص 148.

(2) علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925م إلى 1940م، دار الحكمة الجزائر، 2007م، ص 261.

(3) علي مرحوم، **نظرة على تاريخ الصحافة العربية، مجلة الثقافة**، إصدار وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أفريل – ماي 1978م، ص 18-19.

(4) بسام العسيلي، مرجع سابق، ص 148.

(5) مرجع نفسه، ص 149.

(6) محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 253.

مبادئها التي دخلتها بعض الأفكار المستوردة التي أدت إلى تطاحن الأمة الجزائرية من خلال أحزابها[1].

ونجد أن الشيخ البشير الإبراهيمي قد تردد على مصر عدة مرات ومكث بها مدة طويلة وكتب عنها عدة مقالات في الجرائد الجزائرية نذكر منها مقالين إحداهما بعنوان "يا مصر" والثاني "أثر الأزهر في النهضة المصرية" وقد لعب الإبراهيمي دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية في دول المشرق[2].

ولقد أخذت الجمعية بإيفاد البعثات من خرجي المعهد إلى المشرق العربي الإسلامي لإتمام الدراسة في المعاهد العليا وخاصة في جامعة الزيتونة بتونس.[3]
قد أثمرت جهود الشيخ الإبراهيمي التي بذلها في تكوين البعثات العلمية لجمعية العلماء التي عمل بكل جهوده على فتح أبواب معاهد العلم في وجهها في مختلف البلدان العربية ورعاها ووجها توجيها وطنيا سديدا[4].

كما عالج قلم البشير الإبراهيمي في سلسلة رائعة نشرها عن فلسطين في جريدة البصائر سنة 1948م والتي تعتبر وثيقة أدبية تاريخية قومية للقضية الفلسطينية تبلغ ذروة البراعة وهذا الالتزام الحر هو الذي أكسب الصحافة الجزائرية في عهد الاستعمار الخانق جرأة في تناول القضايا العربية[5].

سنة 1950م سافر رئيس جمعية العلماء الشيخ الإبراهيمي رفقة نائبه العربي التبسي[6] إلى باريس وكان الهدف من هذا السفر كما بينه الإبراهيمي نفسه هو الدفاع في العاصمة الفرنسية باستعمال جميع المنابر المتاحة على قضيتين أساسيتين الأولى قضية فصل الحكومة عن الدين الإسلامي في الجزائر وحرية التعليم، العربي والثانية وضعية

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، مرجع سابق، ص 126.
[2] عبد الله مقلاني، صالح لميش، **مصر والثورة التحريرية الجزائرية**، الشمس الزبان للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م، ص 24.
[3] بسام العسيلي، مرجع سابق، ص 149.
[4] تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931، 1956 ورؤسائها الثلاثة**، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004م، ص 293.
[5] صالح خرفي، **الجزائر والأصالة الثورية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دن ، ص 40.
[6] **العربي التبسي**، هو العربي بن بلقاسم بن مبارك بن فرحات الجدري الملقب بالتبسي ولد بدوار السطح في الجنوب الغربي من ولاية تبسة سنة 1895م حفظ القرآن، رحل إلى تونس درس بجامع الأزهر وهو من أبرز الشخصيات في تدعيم الحركة الإصلاحية توفي سنة 1957م، ينظر، أحمد عيساوي، **مدينة تبسة وأعلامها بوابة الشرق ورئة العروبة وأريج الحضارات**، ط1، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 169.

الجزائريين النازحين إلى فرنسا وضرورة تأسيس مدارس على يد جمعية العلماء لتعليمهم وتعليم أبنائهم حتى تبقى نسبتهم إلى الإسلام محفوظة وعلاقتهم بالإسلام متينة[1]. وكانت أول جلسة للتعارف والعزم على إنشاء الشعبة المركزية لجمعية العلماء في باريس والمشرفة على الحركة ونواديها العلمية بفرنسا انعقدت بعد هذه المساعي جمعية عامة بقاعة "ماتيران مورو" في باريس[2].

هكذا شرعت في النضال العلمي على الصعيدين المحلي والوطني وانتشرت النهضة بسرعة في باريس واتسعت بشكل كبير بتكوين الشعب الفرعية في دوائر باريس[3].

فقد كانت الجمعية تختار معلميها في بدأ حياتها التعليمية من بين الطلبة الحاصلين على دراسات كافية تؤهلهم لمهمة التعليم دون اشتراط الشهادات وتشترط بالضرورة تمتع المعلمين بقوة شخصية المعلم وحسن أخلاقه وفي عام 1951م أعلنت اللجنة أنها قررت بالإجماع من الأن اعتبار الشهادات العلمية شهادة التحصيل من جامع الزيتونة شرطا أساسيا لقبول المعلمين بمدرسة الجمعية، وبلغ عدد معلمي مدارس الجمعية عام 1951م وفقا لما أوردته جريدة البصائر 275 معلما ويدخل فيهم المعلمون الموقوفون عن التعليم بسبب ملاحقتهم من طرف الاحتلال[4]، وكذلك المعلمون المسجونون في سجون الاحتلال بسبب نشاطهم التربوي الوطني[5].

ويعتبر معهد بن باديس استمرار لمعهد الجامع الأخضر مع تطور في الإدارة والتجهيز وأصبح المعهد هو المنطلق للتعليم وكانت الدراسة في المعهد تمتد إلى أربع سنوات. يخضع الطلاب في كل سنة للامتحان للمرور إلى السنة الأعلى، وكان خريجو المعهد يوفدون في البعثات التعليمية إلى معاهد وجامعات المشرق العربي لتكوين إطارات مثقفة ثقافة عربية عصرية وكانت أول بعثة أوفدتها الجمعية إلى مصر عام 1951م-1952م وضمت 26 طالبا[6].

---

[1] سعيد بورنان، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936م-1956م**، دار هومة، الجزائر 2001م، ص 156.

[2] عبد الحفيظ أمقران الحسيني، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] الشيخ الإبراهيمي، مقال في مجلة مجمع اللغة العربية، ع 21، 1966م، ص 148.

[5] رابح تركي مصدر، سابق، ص 214.

[6] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 188

وتمكنت الجمعية في النتيجة بفضل جهدها الحثيث وتخطيطها الواعي أن تعزز اللغة العربية بين الجزائريين الذين فرضت عليهم لغة أجنبية وهكذا فإن الإصلاح الديني السلفي وبعث النهضة التعليمية العربية في الجزائر لم يكن وحدهما من أهداف جمعية العلماء ومحطا لنشاطها فقد كان لها نشاطات أخرى في الميدان الاجتماعي والسياسي[1].

[1] أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائريين** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 219.

4- الحزب الشيوعي الاشتراكي:

تلقى الحزب الشيوعي الجزائري ضربة قاسية في سنة 1939م وفقد كل أعضائه تقريبا إما بسبب سجنهم وإما بتوقيفهم وبعد غزو الاتحاد السوفياتي عاد الحزب إلى مبادئه السابقة[1].

وبعد الحملة الواسعة التي شنها الحزب الشيوعي ضد الفاشيين خاصة إثر مجازر 8 ماي 1945م وبضرورة معاقبتهم وسجن المتحالفين معهم، عمد بعد ذلك إلى طلب العفو الشامل وتوقيف الإعدامات وفي النهاية إطلاق سراح المساجين ومن بينهم مصالي الحاج[2].

وعلى إثر ذلك اتخذت السلطات الفرنسية في مارس 1946م بالعفو الشامل والعام على المساجين خاصة المساجين الذين اعتقلوا في أحداث 8 ماي 1945م وكذا زعماء الأحزاب وهذا بعد أن غير الحزب الشيوعي موقفه[3] لأن هذا الحزب قد تجاهل السبب الحقيقي لمجازر 8 ماي 1945م لطموح الشعب الجزائري في الاستقلال الوطني عن فرنسا وطالب بمعاقبة المسؤولين الوطنيين عقاب شديد حيث أنهم يصفونهم بأنهم يتصرفون كالفاشيين[4]. ويعرف الحزب الشيوعي الجزائري الذي هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي بإخلاصه للاتحاد السوفياتي وبتقيده بأطروحة التي لا صلة فعلية لها بحقائق البلد[5].

استمر الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية على مواقفه بل عندما أصبحت فكرة الاستقلال وإنشاء دولة جزائرية ثابتة ومحل اقتناع الجميع، عرضها معتبرا الاستقلال مشروعا برجوازيا وانتهى به المطاف إلى تخلي أعداد هامة من المناضلين المسلمين عنه وفشله الذريع في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية يوم 2 جوان 1946م الأمر الذي

---

[1] شارل ويبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م.** تر/ عياش سلمان دار الأمة، الجزائر، ج2، ص 245.
[2] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 145.
[3] محمد عباس، **رواد الحركة الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2004م، ط 1، ص 414.
[4] محمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** تر / محمد مسعود، وموحد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص 245.
[5] عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، الشهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958م/1999م**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ط1، ص98.

أدى به إلى التفكير في تغيير سياسته وتجلى ذلك في نداء وجهته اللجنة المركزية للحزب في جويلية 1946م أي بعد حوالي شهر من الانتخابات حدد فيه برنامجا جديدا يؤدي تدريجيا إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها[1].

وعلى إثر انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري يوم 29 ماي 1949م أصدر نداء يدعو فيه إلى الوحدة ويريد بذلك أن يكفر عن ماضيه ويعد هذا النداء تجديدا لنداء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري الذي أصدرته تحت عنوان الحرية – الأرض – الخبز جبهة ديمقراطية جزائرية وهذا بتاريخ 21 جويلية 1946م[2]. ومما جاء في مقدمة البيان أن الوقت قد حان لإنشاء قانون أساسي للجزائر بعد أن دخلت الأنظمة الرئيسية لدستور الجمهورية الرابعة حيز التنفيذ وبعد أن أصبحت الحالة في الجزائر خطيرة في الميادين الغذائية والاقتصادية والسياسية وأصبح التأخير في التغيير ينذر بإنشاء دعاية رجعية ضد فرنسا[3].

ولقد سعى الحزب الشيوعي إلى كسب الجماهير بمحاولة التقرب من الحركات الوطنية الأخرى معترفا في أواخره بضرورة الاستقلال ثم اقترح في فيفري 1951م برنامجا تضمن الدعوة إلى انتخاب مجلس جزائري له كامل السيادة وحكومة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية وسيقوم المجلس بتحديد طبيعة العلاقة مع فرنسا ومن ثم لم يأت بجديد على مستوى الأفكار الدستورية[4].

كما كان الحزب الشيوعي الجزائري الأنشط من غيره في المجال الإعلامي والأكثر وضوحا من ناحية تطابق العمل الإعلامي مع العمل الحزبي وكانت صحفه كثيرا ما تتعرض مثل بقية الصحف الأخرى لعمليات الحجز والقمع وهذا ما جعل الحزب في سبتمبر 1950م يؤسس لجنة الدفاع عن حرية التعبير بعد أن توالى حجز صحفه مثل صحيفة la liberté وبالإضافة إلى الصحف نشط الحزب الشيوعي الجزائري في طبع المنشورات

---

(1) الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919م-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص 51.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947م-1954م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج3، ص 42.

(3) يحيى بوعزيز، **تاريخ الجزائر، الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 490.

(4) الأمين شريط، مرجع سابق، ص 54.

والكتيبات الأيديولوجية مثل دفاتر الشيوعية وغير ذلك من الكتب التي تعطي صورا على أفكار الحزب[1].

إذا كان الحزب الشيوعي الجزائري لم ينظم نفسه بكيفية مستقلة إلا أنه أثناء مؤتمره التأسيسي المنعقد في 17 و18أكتوبر 1936م فإن وراءه حياة سياسية وقد شهدت الحياة السياسية الحلو والمر مثل كل الأحزاب والحركات الأخرى التي كانت موجودة حينها في الجزائر[2].

لقد تميز الحزب الشيوعي الجزائري في بداية الخمسينيات بنشاطه السياسي المكثف بعد إعادة هيكلته وتنظيمه وفتح فروع جديدة للحزب في عدة مناطق من التراب الجزائري، ومن أهم أعماله ونشاطاته انعقاد مؤتمر الحزب السادس الذي ساهم في تجديد الحزب وتنظيمه حيث انعقد هذا المؤتمر في الجزائر العاصمة ما بين يومي 21 إلى 24 فيفري 1950م، إذ تكون المؤتمر من عدة أعضاء وتشرف عليه عدة لجان، اللجنة المركزية، المكتب الساسي، مجلس السكريتاريات، كما قسم الحزب الشيوعي أعضائه إلى (06) مناطق: الجزائر البليدة، وهران، سيدي بلعباس، قسنطينة، عنابة[3].

وفي 23 فبراير 1952م وبمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الجزائري صدر عنه بيان أعلن فيه تراجع الحزب الشيوعي عن سياسة الإدماج، وكان هذا النداء تحت عنوان (السبيل الوحيد للاستقلال الوطني)[4].

وخلاصة هذا النداء أنه بين الحالة التي تعيشها الشعوب الفقيرة في ظل هذه الفترة التاريخية، كما أشاد بالمظاهرات التي قامت بها الحركة الوطنية المغربية واتحاد التونسيين الوطنيين ضد الاستعمار، كما أكد في هذا النداء الشيوعيون لهم رغبة وطمع في أن يكونوا من بين خيرة المكافحين مع صفو الوطنيين وكذلك فقد أعرب النداء عن مطالب الحزب الشيوعي والمتمثلة في:

- الاستقلال الوطني.

---

[1] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، ط2، منشورات دار المجاهد، الجزائر، 1995م، ص 27

[2] محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، تر/ عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر 2010م، ص 65.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 258.

[4] عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، مصدر سابق، ص 185.

- الخبز، السلم، الأرض.

وذلك بواسطة مجلس وطني وهذا المجلس هو الذي يقيم الجمهورية الديمقراطية الجزائرية[1].

وعليه نقول أن الحزب الشيوعي الجزائري في فترة بداية الخمسينيات لم يعترف اعترافا كاملا بهزائمه الانتخابية، وأعادها إلى الدعاية المنذرة للصحافة الكولونيالية ولكنه لم يستطع إنكار شيء من عدم فهم مناضليه الأوروبيين الذين طرد الكثير منهم سنة1953م، وعملا على اجتناب موجهات بين المنخرطين المسلمين والأوروبيين فقد قام بتأسيس خلايا متجانسة وخاطب منخرطيه بلغتين تتماشى مع تطلعات كل مجموعة، فهل يستطيع هذا المخرج الذي اختاره الحزب الشيوعي الجزائري لإدارة حزبه كفيل أن يقاوم امتحان الحقيقة الذي أتت به الحرب التحريرية[2].

---

[1] عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، مصدر سابق ص 185- 186.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 976.

الفصل الثالث

الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1947-1952م

- **المبحث الأول:** المنظمة الخاصة 1947م
- **المبحث الثاني:** دستور 20 سبتمبر1947م.
- **المبحث الثالث:** عهد تزوير الانتخابات 1948م
- **المبحث الرابع:** الجبهة المشتركة للدفاع عن الحريات واحترامها 1951م.

1- المنظمة الخاصة:

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية عموما فهي تجسيد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العلمية[1].

فبعد أن عاد حزب الشعب إلى المعترك السياسي بتسمية جديدة انتهج سياسة لم ترضي بعض منضاليه ولقد تعرض هذا الحزب إلى أزمة داخلية طفت على السطح في المؤتمر الأول الذي عقده الحزب يوم 15-16 فيفري 1947م حيث ظهرت في هذا المؤتمر 3 تيارات وهي التيار الأول يمثله تيار الشرعية ويرى ضرورة إشراك الحزب في الانتخابات ليعلن عن مبادئه في المجالس الرسمية التيار الثاني تيار حزب الشعب ويرى أنصاره ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب وهذا بهدف المحافظة على شعبيته والتيار الثالث يتمثل في أنصار العمل الثوري المسلح ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية سرية ولقد سلمت مهمة تنظيمها وتسيير شؤونها إلى محمد بلوزداد[2] لتقوم بالتحضير ليوم المعاد[3].

نشأت منظمة سرية في الحزب دعيت "المنظمة الخاصة" وذلك بعد الاقتناع بان الأساليب السليمة لن تفلح في تحقيق الاستقلال خاصة بعد مهزلة انتخابات 1948م للجمعية المحلية في الجزائر والتي تم فيها نجاح جميع الموالين لفرنسا وأمام هذه النتيجة المحرجة وجد أعضاء المنظمة الخاصة أنهم أمام وضع خطير للغاية[4].

وأظهرت الأحزاب السياسية قصورها وعجزها فكان البديل هو تطوير النظام السري (المنظمة الخاصة) في حزب الشعب الجزائري[5].

---

(1) أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 304.

(2) **محمد بلوزداد**: 1924م-1952م ولد بالجزائر العاصمة تحصل على شهادة مكافئة لبكلوريا أسندت إليه قيادة المنظمة الخاصة اعتبر من أهم المنظمين لمظاهرات في حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947م-1949م توفي 14 جانفي (ينظر حكيمة منصور، محمد بلوزداد رائد الحركة الوطنية، مجلة الراصد، العدد 2، مارس- أفريل، 2002م ، ص31).

(3) مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر العدد6 ، مارس 2006م، ص 55.

(4) حليم ميشال حداد، عاطف عبد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم "تونس-الجزائر" 1999م**، ص 148.

(5) بسام العسلي، **أيام جزائرية خالدة**، ط1 ، دار النفائس، بيروت، م1984، ص 14.

في سنة 1947م تشكل جهاز سري داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية أطلق على نفسه المنظمة الخاصة (o.s) وأنظم إلى هذه المنظمة عدد من المناضلين واعترفت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتبرتها فرعا من الفروع الثلاثة للحركة الوطنية يوازيها في نشاطها الاستعدادي للثورة المسلحة وفي الوقت الذي لم تحقق فيه حركة انتصار الحريات الديمقراطية أي انتصار ولم تتحصل على المناصب الحكومية فإن المنظمة الخاصة قد تمكنت في ظرف عام من تجديد حوالي ألفي مناضل من الشباب المؤمن بالثورة المسلحة[1].

احتدم النقاش حول وسائل المقاومة ويمكن إجمالها فيما يلي:

وجوب أو عدم وجوب العودة إلى السرية بعد التجربة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية مشكل المقاومة المسلحة ولقد كان الرد من المناضلين بالأعداد للمقاومة المسلحة وذلك من خلال خلق المنظمة العسكرية المسماة المنظمة الخاصة (IOS) أو المنظمة السرية[2].

مبادئ المنظمة السرية:

وضعت هيئة الأركان عدد من كانت بمثابة خطوطها الرئيسية وفي نفس الوقت شروط نجاحها وتلك المبادئ هي:

الحرب الشعبية: وإذا كان ينبغي لكي تنجح حرب الأنصار أن يقف الشعب إلى جانبها بكل طاقاته لأن الشعب بالنسبة لحرب الأنصار كالماء بالنسبة للسمك[3].

- **حرب العصابات:** تجنيد المناضلين وفق مقاييس مشددة وبعد امتحانات صعبة وتدريب المناضلين المجندين بمعلومات عسكرية نظرية وتطبيقية وخاصة في ميدان حرب العصابات[4].

---

(1) صالح بن النبيلي فركوس، **الشهيد باجي مختار**، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2012م، ص 43.

(2) Benyoucef ben khaled, les origines 1er November, edition dahleb alger, 1989, p 126=127.

(3) مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة**، الجزائر، 2008م، ص104.

(4) إبراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992م، ص 86.

- **الدفاع الاستراتيجي:** يعتبر الدفاع شكل متفوق من أشكال الحرب أولا لأنه يسمح بالانتظار المفيد واستثمار الأخطاء والموافقة بين الأحداث وثانيا لأنه يكون منظما على مهل فيمكن الاستفادة من طبيعة الأرض استفادة تامة.
- **معرفة الأرض:** الأرض كما هي القاعدة دائما تحارب مع أبنائها لأنهم أكثر معرفة بها من عدوهم فهم يعرفون مسالك القدوم والانكفاء فيها والأودية والشعاب وأماكن الماء وبالتالي يستطيعون تقدير الأمكنة الصالحة للكمين والمعارك.
- **مناطق عمل:** يطغى عليها الطابع السهلي ويكثر فيها الأوروبيون وتنتشر فيها المراكز الحيوية وتعتبر مسارح مثالية للعمليات الهجومية ونطاقات مناسبة للتخريب والاغتيال.
- **مناطق مقاومة وحماية:** تكثر فيها الدفاعات الطبيعية كالجبال والغابات وتكاد تخلو من المستوطنين وتشكل قواعد انطلاق لرجال العصابات[1].

هيئة أركان المنظمة:

- **هيئة الأركان الأولى:** وتبدأ باجتماع هيئة الأركان لأول مرة في 13 نوفمبر في مسكن ملك لعائلة المناضل دريس-دريس ب 26 نهج دراوين بالجزائر الذي حضره كل من بلوزداد وأيت أحمد وبلحاج رقيمي وولد حمودة وبوضياف وماروك وتغيب عنه بن بلة.
- **هيئة الأركان الثانية:** ابتداءا من ربيع 1949م هزت الحزب أزمة خطيرة جاءت كتعبير عن التناقضات الأيديولوجية والثقافية الكامنة فيه مما جاء بالكثير إلى تسميتها بالأزمة البربرية والذي يهمنا هو الأثر الذي تركته على المنظمة الخاصة والمتمثل في زحزحة أيت أحمد عن منصب الرئاسة في سبتمبر 1949م بسبب الشكوك حول دوره الخفي في الأزمة وتعيين بن بلة مكانه[2].

إن المنظمة السرية عرفت خلال 1948م عملية تقييم أدت إلى إصلاح هياكلها وبعد مرور سنتين لم تبرهن على فعاليتها في الوصول إلى الهدف المرسوم لها مما جعل بعض

---

(1) مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 104.
(2) مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 80/75

قادتها في 28 مارس 1950م يقررون بأنه يجب عليها أن تعمل بفعالية وتحقق الهدف الذي أسست من أجله[1].

كلف مصطفى بن بولعيد[2] من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الإشراف على المنظمة السرية في آريس والتي تتكون من خمس خلايا:

1. في مدينة أريس خلية واحدة.
2. في قرية الحجاج شرق مدينة أريس خليتان.
3. في المدينة خلية واحدة.
4. في فم الطوب خلية واحدة[3].

في 1950م اكتشفت المنظمة السرية في كامل الوطن ما عدا الأوراس وذلك لحسن اختياره للرجال.[4]

وفي شهر مارس 1950م تمكنت الإدارة الفرنسية من اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وأضطر الذين لم يقعوا في أيدي الشرطة أن يعتصموا في مخابئ نظرا لحصانة جبال الأوراس وعدم انكشاف سر المنظمة بها توجه إلى هناك عدد من مناضلي بلاد القبائل فاستقبلهم مصطفى بن بولعيد وأسكنهم في ضيعة بأسلاف، وكلف من يدربهم على استعمال الأسلحة وصيانتها[5].

---

[1] جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية عبر ولاية قالمة شهادات، مطبعة بوناب قالمة، 2004م، ص 9.

[2] **مطفى بن بولعيد**، ولد 5فيفري 1917م بضواحي أريس ولاية باتنة حاليا وأنتخب في 1937م رئيس النقابة في مدينة فيلري بعمالة مديس بفرنسا رجع إلى الجزائر في 1938م وذهب إلى الخدمة الوطنية وكلف بالإشراف على المنظمة الخاصة شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمال توفي في 23 مارس 1956م: ينظر إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954م، دار الهدى، عين مليلة، 1996م، ص15-24.

[3] مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، دار الهدى، الجزائر، الجزائر، 2009م، ص 15.

[4] مرجع نفسه، ص 15.

[5] يحيى بوعزيز، **ثورات من تاريخ الجزائر في القرنين 19 و20، من شهداء نوفمبر 1954م/1962م**، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص47.

2- دستور 20 سبتمبر 1947م.

لمواجهة إحباط نضال الجزائريين في سبيل حقوقهم وسعيا منها للحد من نقمتهم وكذا لطمأنينة المستوطنين على مستقبلهم بالجزائر عادت فرنسا لسياسة الإصلاحات فأصدرت قانونا أساسيا صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد حكومة رمادي في 20 سبتمبر1947م شمل 8 أبواب[1]، ويحتوي على 60 مادة حيث جاءت فيه أن الجزائر عبارة عن مجموعة من المقاطعات لها ذاتيتها المدنية والمالية ونظامها الخاص المنصوص عليه في القانون[2].

أما عن أسباب صدور هذا الدستور: أحداث 8 ماي 1945م تزايد نشاط الحركة الوطنية، تزايد الوعي خاصة بعد عودة الشباب من الحرب العالمية الثانية، تصميم فرنسا على البقاء في الجزائر ألزمها تقديم تنازلات ولو من باب المراوغة[3].

وتضمن دستور 1947م بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مستعجلة[4]أهمها:

المادة 1: الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة2: تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر[5].

المادة4: فصل الدين عن الدولة وأن يكون التعليم باللغة العربية والفرنسية في جميع المستويات[6].

المادة 5: يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية.

---

(1) بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م/1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1 ،ص 467.

(2) صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم، الجزائر، 2005م، ص420.

(3) كمال هشام، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، مطبعة البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999م، ص 103.

(4) محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، مرجع سابق، ص 30/29.

(5) بشير بلاح، مرجع سابق ص467

(6) يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830م/1962م**، هومة، الجزائر، 2013م، ص 329.

المادة30: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضو مناصفة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين[1]. مدة عمله 6 سنوات ويجدد نصفه كل 3 سنوات[2]. وهذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر وله الحق في ابتكار مشروعات التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية لكن ميزانية الجزائر لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد المصادقة من الحكومة الفرنسية وكذلك يمكن أن ينفذ أية قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسة[3].

المادة 50: تنص على إزالة الحكم العسكري في الجنوب ولكنها وضعت عقبات في التنفيذ.

المادة56: نصت عن فصل الدين عن الدولة[4].

المادة 107: تؤلف جمهورية فرنسا مع شعوب ما وراء البحار اتحاد يسمى الاتحاد الفرنسي يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز جنس أو دين.

المادة 108: الاتحاد الفرنسي هو اتحاد الأمم والشعوب ويضم الاتحاد عنه تشكيله الجمهورية الفرنسية واحدة لا تتجزأ.

المادة 109: يجب أن يؤدي التقدم الذي تحققه شعوب الاتحاد إلى أن تقرر مصيرها بحرية ويمكن بالتالي لكل شعب لن ينسحب من الاتحاد في مهلة لا تتجاوز 20 سنة فإما أن يصبح دولة اتحادية أو جزء من الأمة الفرنسية.

المادة 110: يؤدي تشكل الاتحاد إلى إقامة دستور في كل بلد تضعه جمعية محلية تنتخب بالاقتراع العام[5].

ونصت مواد أخرى منه على إلغاء البلديات المختلطة وإلغاء الحكم العسكري بالجنوب[6].

وهذا الدستور لم يلقى أي تجاوب من طرف الجزائري لأنه كان أولا قانون عنصري بالدرجة الأولى وثانيا لأنه تضمن مواد ألغت ما فيه من مواد أخرى ولهذا فهو يستحق فعلا

---

(1) بشير بلاح، مرجع سابق، ص 467.

(2) عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م/1962م**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 367.

(3) احمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 2001، ص 181.

(4) بشير ملاح مرجع سابق ص 468.

(5) بسام العسلي: **نهج الثورة الجزائرية**، مرجع سابق ص 49.

(6) احمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مرجع سابق ص 181.

وصف المسخ القانوني الذي أطلق عليه فرنسيس جونسون وزوجته كوليت في كتابهما الجزائر خارجة عن القانون فمثلا المادة الثانية التي تعلن حق المساواة بين جميع السكان العمالات الجزائرية دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة[1].

فنظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون ولتكريسه لتبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به وانتقدوه[2]. وكان رفض الجزائريين للأسباب التالية:

- جاء الدستور مكرسا للاستعمار إذ أبقى على النظام الاستعماري.
- جاء الدستور منافيا للديمقراطية 60 نائبا لصالح 10 ملايين و60 نائبا لصالح 800 ألف أوروبي كما لم يشارك الجزائريين في وضعه.
- لم يأخذ الدستور بعين الاعتبار المطالب الشرعية للشعب الجزائري[3].

أما موقف الحركة الوطنية فقد كان موقفا صارما لا غبار عليه وتصدى أعضاؤها الأساسيين له بكل شجاعة ونددوا في كل المناسبات ورفضوا كل شيء متأتي من قبل الإدارة الفرنسية وشنوا حملة واسعة تحت شعار، الكلمة للشعب، الحرية لا تمنح بل تؤخذ، ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة[4].

أما موقف المستوطنين فقد رفضوا هذا القانون باعتباره يمثل تخليا جانب فرنسا عن الجزائر وعبروا عن سخطهم بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالاتهم وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي أجريت في أكتوبر 1947م على قوائم الاتحاد الجزائري وتجمع الشعب الفرنسي الذي ندد بهذا القانون[5].

ومن اعتبر الفرنسيون الثورة الجزائرية ثورة على الأوضاع وعلى عدم تطبيق الدستور 1947م وعدم فتح الحوار بين الفرنسيين والجزائريين وعدم الاهتمام بالدين الإسلامي

---

(1) أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م/1956م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة باتنة، 2006/2005م، ص 290.

(2) بشير بلاح، مرجع سابق ص 470.

(3) كمال هشام، مرجع سابق ص 104.

(4) عمار هلال، مرجع سابق ص 368.

(5) بشير مباح، مرجع سابق ص 471.

واللغة العربية وعدم المساواة في الحقوق وبالتالي فهي صورة على بعض الخارجين عن القانون[1].

[1] يوسف مناصرية: مرجع سابق ص 330.

3- عهد تزوير الانتخابات:

إن وضع الجزائر تغير بعد وضع القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي صدر في 20 سبتمبر 1947م والمجلس الجزائري الجديد يضم 60 نائبا للأوروبيين و60 نائبا للجزائريين والتمثيل في البرلمان الفرنسي قد حقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك والمشكل للآن بالنسبة للأوروبيين هل يسمحون للوطنيين الجزائريين أن ينالوا مقاعد في البرلمان الجزائري أو البرلمان الفرنسي ويطالبون بالمساواة التامة وتحويلهم من أغلبية مفروضة بالقوة إلى أقلية أوروبية حسب النظم الديمقراطية؟ إن الحل في رأيهم يكمن في تزوير الانتخابات واختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجاس المنتخبة[1].

وعندما تم إعلان إجراء الانتخابات نواب المجلس الجزائري الذي نص عليه ما يعرف بدستور (20سبتمبر 1947م) وذلك في شهر أفريل 1948م قرر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة فيها وشاعت في العالم أجمع أسطورة حقيقة تزوير الانتخابات بزعامة إدموند نايجلان وأصبحت نموذجا للتنذر بالسياسة الاستعمارية في الجزائر وكامل المستعمرات الأخرى[2].

إن تعيين حاكم عام جديد لفرنسا يوم 11 فيفري 1948م قد غير مجرى الأمور بالجزائر فالحاكم العام الجديد نايجلان معروف عنه بأنه شغوف باستعمال العنف لكي يشرف على الانتخابات الخاصة بإنشاء أول "مجلس جزائري" يوم 4 أفريل 1948م فإن نايجلان قد جاء حسب المؤرخ الفرنسي "جوليان" ليقضي على الانفصاليين الموجودين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية[3].

مثلا الانتخابات البلدية التي تم إجراؤها في خريف 1947م تم انتخاب الجمعية الجزائرية كانت نتائجها إلى حد ما مشجعة لكن سرعان ما تصدت لها الإدارة الفرنسية بكل الوسائل وكذلك انتخابات 1948م التي شاركت فيها بعض القيادات من حركة انتصار

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص315.
[2] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 20/19 من شهداء أول نوفمبر**، مرجع سابق، ص 46.
[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 316.

الحريات الديمقراطية مثل زيغود يوسف[1]. ونائب بلدية السمندو ومصطفى بن بولعيد لتأسيس المجلس الجزائري[2].

قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات وأعطت تعليمات لترشيح المناضلين من القاعدة[3].

وفي منطقة أريس تم الاتفاق على ترشيح مصطفى بن بولعيد لخوض غمار هذه الانتخابات باقتراح من المناضل العربي بن مهيدي المسؤول الجهوي عن المنظمة الخاصة[4].

جرت الحملة الانتخابية في جو مشحون للغاية تخللتها مداهمات الشرطة واحتجاز مناضلي وأنصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبر كافة أرجاء الجزائر وحجز كل وسائط الدعاية كالجرائد والمنشورات والملصقات ومنع معظم التجمعات عشية الانتخابات ألقت القبض على 32 مرشحا من 59 كانوا يحملون شارات هذا الحزب وأصدرت ضدهم أحكام بالسجن وغرامات مالية[5].

قام المستوطنون بفضل سيطرتهم على الإدارة بتزوير انتخابات المجلس الجزائري في 11 أفريل 1948م لصالح عملائهم فجاءت النتائج كالآتي:

- حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 9 نواب.
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 8 نواب.
- بني وي وي وهم عملاء الاستعمار 41 نائبا والمجموع 60 نائبا وتكرر التزوير في انتخابات المجلس الجزائري وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 يونيو 1951م[6].

---

(1) **زيغود يوسف،** انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، اختير عام 1948م للمشاركة في التنظيم المسلح، اعتقل عام 1950م تمكن من الفرار من سجن عنابة 1952م، كان عضو في لجنة 22. استشهد في سبتمبر 1956م قرب سيدي مزغيش(ينظر محمد حربي، **الثورات الجزائرية سنوات المخاض،** موفم للنشر، الجزائر، 2006م، ص 195).

(2) أمال شيلي، مرجع سابق،290.

(3) وزارة التعليم والثقافة، **من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الشعبي الجزائري**، منشورات الرغاية، 1971م، ص 104.

(4) محمد عباس، **ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية،** دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 41.

(5) احمد مهساس، مصدر سابق، ص 317.

(6) بشير بلاح، مرجع سابق، ص 471.

نتج عن تزييف انتخابات المجلس الجزائري بواسطة "نايجلان" تغيير جذري وتزييف في اتجاه حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقد تغير الرمز الأساسي وأصبحت ستالينية تتحكم في الحزب بواسطة النظام المركزي الذي كان مؤامرة ضد الديمقراطية داخل الحزب وأصبح المناضل لا حق له في إبداء رأيه[1]. فبعد تزييف الانتخابات الذي قامت به السلطة الاستعمارية بدعوى قمع المصالية ولكن سقوط هذه التجربة الانتخابية سيبرز التناقض الأساسي بين المشروع الوطني الراديكالي الذي يطالب بالاستقلال الوطني ويرفض كل حل وسط تجنيسي وكل سياسة إصلاحية تتقبل العمل بالطرق القانونية وبرهن هذا السقوط على انسداد النظام الاستعماري واستحالة التحول عن هذا النظام بالطرق السلمية والقانونية لأن تزييف الانتخاب قابله من جهة أخرى أن القمع لم يتوقف، ولكن الانتخابات المزيفة يوم 17 جوان 1951م ستدفع بالأحزاب إلى تحقيق وحدة جديدة في العمل ومن هنا نشأت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها يوم 5 أوت 1951م وتجمع العلماء والحزب الشيوعي الجزائري و MTLD و UDMA وتهتم هذه الجبهة بالدرجة الأولى بالقضايا الانتخابية[2].

(1) محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 82/81.
(2) سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 56.

4- الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية 5 أوت 1951.

لقد كانت الإدارة الفرنسية تهدف من وراء تزوير الانتخابات إلى تعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية ومنع إقامة وحدة وطنية حتى لا يقوى عليها الخطر وتشتد المقاومة ضدها، وأدرك ساسة الأحزاب ذلك خاصة وأن سنوات الأربعينيات اشتد فيها الإرهاب الاستعماري بشكل فضيع وأصبح الشعب يتعرض للمزيد من التنكيل والتقتيل دون سبب إلا المبالغة في الإهانة ودوس قيم الإنسان الجزائري[1].

وكانت الأمة تضغط على الأحزاب ضغطا عنيفا قصد الاتحاد وجمع الكلمة ومجابهة الاستعمار وإدارته[2] ففي نهاية شهر يوليو 1951م نشرت صحيفة المنار بلاغا صادرا عن جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية أن التشكيلات المذكورة قد أنشأت لجنة تحضيرية لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3] وكان 5 أوت 1951م يوما مشهودا في تاريخ الأمة الجزائرية يوم عقدت الجبهة اجتماعا العام في سينما دنيازاد بالعاصمة لإعلان غايتها وأهدافها [4]ومن أهداف الجبهة كما جاء في البيان مايلي:

1. العمل على إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة والتي جرت يوم السابع من يونيو 1951م.
2. احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
3. حرية الضمير والفكر والصحافة والاجتماع ومحاربة القمع بأنواعه[5].
4. إنهاء تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي[6].
5. إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين[7].

وقد وجه أعضاء التنظيم الجديد خطابا مشتركا للجنة المساعدة لضحايا القمع نبهوا فيه بجهود اللجنة في سبيل رفع المعاناة عن المساجين السياسيين كما طلبوا أن يعمل كل

---

[1] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق،ص 125.
[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مصدر سابق، ص 188.
[3] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 208.
[4] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 189.
[5] قريري سليمان، مرجع سابق، ص 420.
[6] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 209.
[7] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 125.

الديمقراطيين والمحبين للعدل والحرية للمساهمة في رفع المعتقلين[1]. وبتكوين هذه الجبهة دعت جميع الأطراف إلى ضرورة المحافظة على هذا الإنجاز لأنه المظهر المعبر عن المطامح الوطنية وهذا ما تجسد خلال اجتماع 5 أوت 1951م، والذي حضرته جماهير غفيرة من جميع الاتجاهات حيث دعا إلى ضرورة توحيد الكلمة لضرب المخططات الاستعمارية وقد وجهه مصالي الحاج خطاب إلى المجتمعين حيا فيها جهود الوحدة من جميع الأحزاب كما دعا إلى تبني فكرة الاستقلال القومي الذي وحده الكفيل بإقامة هذه المنظمة على أسس أشد متانة ومن الكفاح بصفة أنجح ضد الاستعمار[2].

وبعد أسبوعين من التأسيس دعت رئاسة الجبهة إلى مهرجان شعبي في الملعب البلدي بحسين داي يوم 19 أوت 1951م وحضره الآلاف من الجزائريين ودعا العربي التبسي وهو يخاطب الجماهير بضرورة فصل الدين عن الدولة واستنكر معاملتها الشاذة للإسلام والمسلمين.

ومن خطابات رئيس الجبهة العربي التبسي «هذه الجبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا إنما تسأله إن كان مناضلا في سبيل الحرية ولو كانت لنا حكومة إسلامية بالقطر الجزائري لما وقع التباين بين أحمد وموريس وبين فاطمة وماري»[3].

إن الدارس للنقاط الخمس التي شكلت أرضية التقاء التشكيلات الوطنية يجدها مستوحاة في معظمها من مقترحات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[4].

هذه التنازلات التي قدمها كل حزب حتى وإن اختلفت دوافعها فإنها تثبت بأن ما يجمع بين الأحزاب الوطنية أكثر مما يفرقها وبأنها قادرة على الالتقاء والتفاهم ولو على حد أدنى من الأهداف[5] وإلى جانب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وتكونت جبهة وطنية أخرى تابعة لحركات الشباب الجزائري وقد ضمت الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري: طلبة شمال إفريقيا، الكشافة الإسلامية، شباب حركة الانتصار الديمقراطي، شباب البيان، شباب اتحاد النقابات، شباب الموحدين، اتحاد الشبيبة الديمقراطية

---

(1) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 420.
(2) المرجع نفسه، ص421.
(3) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 209.
(4) بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 164.
(5) فرحات عباس، مرجع سابق، ص 169.

الجزائرية، وجاء في بيان إنشائها أن هدفها المشاركة في كفاح الشعب الجزائري من أجل إنهاء النظام الاستعماري[1].

ومن خلال هذه المطالب الخمس التي اتفقت عليها الأحزاب الوطنية يظهر بأنها في حالة نفسية سيئة لأن الأوضاع الأمنية لم تكن في حالة إطمئنان فهذه المطالب متواضعة وبسيطة ولا تعبر عن تطلعات الشعب الجزائري وحتى مطالب الأحزاب الوطنية الحقيقية، المطالبة باستقلال الجزائر لم يرد هذا المطلب في هذه المطالب[2].

ويعترف فرحات عباس أنها لم تكن في المستوى اللازم لدفع عجلة التقدم في طريق القضاء على النظام الاستعماري بالقول «إن أهداف هذه الجبهة بسيطة ومتواضعة ما غيتها إلا النعي بالإجراءات التعسفية التي يتخذها الاستعمار من غير وازع ولا رادع»[3].

وسار مصالي الحاج في الطرح نفسه في هذا الشأن «ان الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الأحزاب المختلفة لا يشكل إلا أدنى برنامج عمل إن الاتحاد المحقق ضمن الجبهة محدود ويجب أن يمتد إلى أهداف أوسع ليكون مثمر وينال الموافقة التامة للجماهير ويجب على الجبهة أن توسع برنامجها إلى الاستقلال والسيادة الوطنية»[4].

وبقدر ما كان رد فعل الشعب الجزائري متفائل بشأن تكوين هذه الجبهة بقدر ما أشعر ذلك الفرنسيين بالخطر وهذا ما نلمسه من تصريح جاك شوفاليي الحاكم العم الفرنسي الجديد الذي قال: «بأن هناك خطر من انضمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة مشتركة بعد أن رفضوا ذلك منذ 5 سنوات»[5].

وبمناسبة انتخابات المقاطعات في أكتوبر 1951م وقع أول انشقاق داخل الجبهة عندما قدم الحزب الشيوعي مرشحين بينما نادى حزب حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء بالامتناع عن التصويت وظهر أن الجبهة سيكون مصيرها

---

(1) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 242.
(2) عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 217.
(3) فرحات عباس، مصدر سابق، ص 169.
(4) بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 165.
(5) شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 367.

الفشل وذلك ما حدث فعلا في 1952م لأسباب أيديولوجية وشخصية واختلاف في المنطلقات والأهداف[1].

ولقد كان من الممكن أن تؤدي هذه الجبهة خدمات جليلة للوطن وتدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام بخطوات موفقة وناجحة لو قدر لها أن تبقى وتدوم طويلا ولكن للأسف سرعان ما انحلت وتشتت لأن الأحزاب التي كانت تتألف منها كانت ذات اتجاهات متعارضة لم تستطع أن توحد آراءها حول خط السير الذي يجب أن يتبع بين الأحزاب وخاصة بين حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي والشيوعيين وكذلك سرعان ما انحلت بعد أن انسحبت منها هذه الهيئات، [2]فالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها (1951م-1952م) والتي كونها مسلمون معتدلون... زجوا في مأزق حسب تعبير جان جاك شفاليي رئيس بلدية الجزائر العاصمة فقد اندثرت مثلما ظهرت وسط اللامبالاة.[3]

إن صراع الأحزاب الوطنية الجزائرية واختلافها في الأساليب والمبادئ أعطى ارتياحا للمحتلين قبيل اندلاع الثورة الجزائرية بأن الزعماء السياسيين غير قادرين على التفاهم حول كيفية مواجهة الاحتلال أو تحقيق جبهة وطنية موحدة ومتفقة حول برنامج عمل واحد، ولكنه تجاهل غضب الشعب الجزائري ويأسه من الحلول السياسية والتي لم يجن من ورائها شيء فكان ينتظر إشعال الشرارة الأولى لبدء الثورة التحريرية التي كانت هي الحل الوحيد لتحقيق الاستقلال الوطني[4].

---

[1] بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 166.
[2] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 126.
[3] محمد حربي، مصدر سابق، ص 144.
[4] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص221.

الفصل الرابع

أزمات الحركة الوطنية من 1945-1953م

- **المبحث الأول:** الأزمة البربرية.
- **المبحث الثاني:** اكتشاف المنظمة الخاصة.
- **المبحث الثالث:** أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

1- الأزمة البربرية:

بالإضافة إلى القمع المسلط على أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتزوير الانتخابات فقد عانى أعضاء حزب الشعب الجزائري من مشكل آخر لا يقل خطورة عن تزوير الانتخابات ويتمثل في مشكل الانقسام في الحزب ووجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى متواجدة في فرنسا ومسيطرة على الحزب ولجنته المركزية[1].

ولقد حدثت هذه الأزمة في مرحلة رئاسة حسين آيت أحمد[2] للمنظمة الخاصة[3].

وقد بدأت الأزمة تظهر بوضوح في مؤتمر أكتوبر 1946م عندما اتهم مصالي الحاج بأنه يماطل ولا يرغب في القيام بالعمل العسكري[4].

ولقد كان دعاة النزعة البربرية يلحون على الهوية البربرية وينكرون في الوقت ذاته الإسهام الحضاري العربي والإسلامي متأثرين بالأفكار التي روجها منظرو الأيديولوجية الاستعمارية والشيوعية معا[5].

ومن أبرز من تزعم الدعوة البربرية علي عميش، آيت أحمد حسين، عمار ولد حمودة، علي بناني، مبروك بن الحسين، يحيى هنين والصادق هجريس وغيرهم[6].

والأزمة البربرية هي من المشاكل الداخلية التي تعرض لها الحزب وتعود الأزمة إلى سنة 1949م نتيجة مطالبة بعض أبناء القبائل لفرنسا بإنشاء منطقة موحدة لهم بدعم من الإمبريالية الفرنسية وهذا ما رفضته اللجنة المركزية للحزب فشرعوا في إنشاء حركة شعبية بربرية[7]

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق ص 319.

(2) **حسين آيت أحمد**: ولد في منطقة القبائل عام 1926م، انضم عام 1942م إلى حزب الشعب ونادى منذ عام 1946م باللجوء إلى الكفاح المسلح، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، نظم الهجوم على مكتب البريد بوهران أبريل 1949م، أول ممثل لجبه التحرير الوطني بنيويورك وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في يوم 22 أكتوبر 1956م خطف من قبل الفرنسيين ورفاقه وبقي في السجن حتى نهاية الحرب عام 1962م ينتخب عضوا في المجلس التأسيسي، أسس جبهة القوى الاشتراكية، عاش في المنفى، ينظر محمد حربي، مصدر سابق، ص 189-190.

(3) Benyoucef Benkhada, opcit , p 171.

(4) عمار بوحوش، مرجع سابق ص 318.

(5) بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر/ مسعود حاج مسعود، ط 3، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، ص 235

(6) يحيى بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، مرجع سابق، ص 45.

(7) محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر ما بين الحربين 1919م-1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م، ص 111.

ومن بين كل الذين عالجوا هذا الموضوع فإن السيد ابن يوسف بن خدة هو الأكثر وضوحا في الرؤية إلى الحقيقة حيث يرجع المسألة إلى حجمها الطبيعي، مؤكدا أن السياسة الاستعمارية هي التي مهدت لتلك الأزمة قصد توظيفها من تقسيم أبناء الشعب الواحد ونستطيع التأكيد على أن ما يسمى بالأزمة البربرية إنما هي مؤامرة خَططت لها الإدارة الاستعمارية لزرع الشقاق في أواسط حزب الشعب الجزائري[1].

ويرى البعض الآخر من المؤرخين سبب الأزمة لا يرجع إلى الفروق العرقية بقدر ما يرجع إلى الصراع في أفكار الشباب المفعمين والذين كانوا بمحض الصدفة من منطقة القبائل[2].

وهناك من يرى أن أنصار البربرية كانوا ينتمون إلى اليسار وخاصة الحزب الشيوعي الذي كان يزودهم بالمال لنشر جريدة "النجم" في فرنسا[3]، وعندما ظهرت حركة شعبية بربرية وجدت هذه الحركة دعما من الحزب الشيوعي والإدارة الاستعمارية لطعن الحركة الوطنية الاستقلالية الذين يرون أن الشعب الجزائري لم يكن موجودا في السابق وهو اليوم في طريق التكوين ومما ساعد شيوعي الجزائر دعم الحركة البربرية:

- تأييد الحزب الشيوعي لهم.
- انتصار الستالينية على النازية[4].

إن الأزمة كانت في تطور دائم ومتواصل وحينما جاءت الفترة التي سميت بفترة الدفاع ما بين مارس 1948م وجانفي 1950م كانت الأزمة ما تزال في تطور رغم الردع ورغم تطور السياسة العالمية[5].

وبالنسبة للدكتور الأمين دباغين الذي كان يتزعم الجناح المؤيد للعمل العسكري والذي سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية فقد تم فصله في 1949/12/2م بدعوى أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي يتصل عليها بصفته

[1] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 165.
[2] يحيى بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، مرجع سابق، ص 46.
[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 319.
[4] يحيى بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، مرجع سابق، ص 46.
[5] يحيى بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946م-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 34.

نائب في البرلمان الفرنسي ولكن يبدو أن سبب الطرد في الأساس يدعو لوجود أنصار البربرية في الجناح الذي يتزعمه[1].

لمين دباغين من المسؤولين البارزين والثوريين المثقفين الذين لعبوا دورا هاما في تطوير النضال في صفوف حزب الشعب ونظرا لقدرته الفائقة في العمل والنشاط النضالي وفكره الراديكالي فقد كانت له مكانة بين قادة الحركة وهذا ما جعل منه أمينا عاما للحركة بعد انعقاد المؤتمر الأول في فيفري 1947م أما عن الخلاف الذي بينه وبين مصالي الحاج فهو يعود إلى ندوة الإطارات التي انعقدت في ديسمبر 1946م بعد طرح قضية مشاركة الحركة في الانتخابات فهذا الموقف سيصبح اكثر راديكالية وهذا راجع إلى أن بعض القادة فرضوا سياسة جديدة[2] كمنهج للتحضير للثورة المسلحة قبل انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1947م الذي أوصل الدكتور لمين دباغين إلى السلطة فتكونت لجنة اليقظة والاحتياط التي كانت مهمتها ضمان هذا التنصيب فيقال على هذا المؤتمر أنه التزام الصمت فيما يخص الأحداث منذ عام 1936م إلى غاية 1947م ومنها مجازر 08 ماي 1945م ولهذا خرج المؤتمر بقيادة لاعزيمة لها، فقد كانت الدسائس من كل اتجاه[3].

في سنة 1948م عقدت اللجنة المركزية اجتماعا في نواحي بوزريعة ومنحت لمين دباغين السلطات المطلقة ليقود السياسة الخارجية وفي ذلك الوقت كان دباغين يتأهب للسفر إلى القاهرة[4].

- إن عدم حضور دباغين إلى هذا المؤتمر يجعل الأسئلة تتبادر إلى الأذهان ففي نضر البعض هذا الغياب غير مبرر لأن الحركة بحاجة إليه وذلك لما يتميز به عن غيره من قدرة سياسية وقدرة التحرك.
- لتفادي هذا الوضع إلى المواجهة بين دباغين ومصالي الحاج فضل لمين دباغين الابتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة وانقطع عن حضور جلساتها.

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 319.

(2) محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 213.

(3) يحيى بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني**، مرجع سابق، ص 12.

(4)يحيى بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني**، مرجع سابق، ص 12.

- وفي محاولة لإعادة لمين دباغين إلى صفوف الحركة شكلت لجنة من أربعة أشخاص وهم مصالي الحاج، محمد بلوزداد، بن يوسف، بن خدة، أحمد بودا وذلك لتوضيح موقفه من الحركة لكنه رفض مقابلتهم ثم تمت محاولة أخرى من طرف أعضاء القيادة حيث اتجهوا إلى بيته لكنه رفض أي اتفاق معهم وتمت آخر محاولة من أحمد بودا فقد أخبره بأن الحركة ستعتبره عاصيا في حالة عدم توضيح موقفه فأجابه دباغين بقوله «إذا فالحرب بيننا» وهكذا كانت القطيعة النهائية بين دباغين وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1].

نستطيع القول أن لمين دباغين أوقع نفسه في موقف لا يحسد عليه وقد تم عزله من الحركة في 2 ديسمبر 1949م[2].

وذلك راجع للأسباب التالية:

- قيامه بتجميد نشاطه.
- رفضه استغلال حصانته كنائب لصالح حركة الانتصار ويمكن أن نوجز الخلاف بين مصالي الحاج ولمين دباغين بكونه راجع إلى اختلاف وجهات النظر فمصالي كان يرى بأن وقت الثورة لم يحن بعد وأن تقرير ذلك يعود إليه فقط وليس لأحد آخر، على عكس دباغين الذي كان يرى أنه آن الأوان للمرور إلى المرحلة الثانية دون تأخير العمل الثوري، ولقد كان سبب الخلاف متعلق بمبادئ ومطالب الحركة ولقد كان لمين دباغين محبوبا من قبل المناضلين بسبب ثقافته وفكره ووطنيته ونضاله الدائم من أجل القضية الوطنية الجزائرية فقد كان يرى فيه الشباب الثوري الأمل والريادة في البحث عن مخرج للتخلص من الاستعمار الغاشم.
- إن أزمة لمين دباغين قد أثرت سلبا على نشاط الحركة الوطنية وهذا لما كان يلعبه من دور هام في النضال الوطني فإن مبدأ الكفاح المسلح المتبع من قبل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تعتبر جد رئيسية لدى لمين دباغين وأغلب

---

[1] مومن العمري، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها 1946م/1954م** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م، ص 252.

[2] Benvamine stord mesalihag, 1998-1974, pconcier du nation algérien, edition rahma, 1991, p205.

المناضلين الذين رفضوا سياسة السلم مع الاستعمار ووجدوا أن طريق الحرية هو الثورة المسلحة[1].

من هذا المنطلق نستطيع القول إن ما يسمى بالأزمة البربرية إنما هي تعبير بأسلوب مغاير عن موقف اللائكيين والشيوعيين المنادي لمحاربة العروبة والإسلام ومما لا شك فيه أن ذلك الموقف ناتج أساسا عن تأثير الثقافة الغربية في أصحابه الذين زاد في تعصبهم وجهلهم المطلق للدين الإسلامي[2].

وخلاصة القول تعتبر هذه الأزمة من أهم الأزمات التي مهدت لأزمة الحزب الكبرى والتي تركت شرخا كبيرا في الحركة وشكلت إحدى المنعطفات الحاسمة في مسيرتها خاصة ما تعلق بقضية الجهوية والهوية في حد ذاتها[3].

---

[1] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 6.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **مذكرات من وراء القضبان**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1959م، ص 20.

[3] مرجع نفسه، ص 20.

2- اكتشاف المنظمة الخاصة: 18 مارس 1950.

منذ تأسيس هذه المنظمة أصبح حزب حركة الانتصار يواجه الاستعمار في جهتين اثنتين جهة سرية قوامها نشاط المنظمة الخاصة العسكرية وجهة علنية تتمثل في مقاومة أساليب الاستعمار الإرهابية ضده[1].

وتظهر مجموعة من الروايات في قضية اكتشاف المنظمة 18 مارس 1956م:

الرواية 1:

إن المنظمة الخاصة تم اكتشافها بين سنتي 1948م-1949م كتنظيم عسكري دون العلم بأشخاصها ومحركيها والخطوة الأولى كانت عن طريق بريد وهران[2]، ففي شهر أفريل 1949م هجمت فرقة تابعة للمنظمة الخاصة على بريد وهران واستولت على مبلغ من المال ويعتقد الكثيرون أن مصالح الأمن لم تتعرف على الفاعل الحقيقي إلا بعد وقت من الزمن وقد قاد التحقيق إلى الكشف بأن العملية من ترتيب منظمة سرية تابعة لحركة الانتصار وهناك طريقان قادا المحققين إلى هذه النتيجة:

الطريق الأول:

هو خيانة أحد المشاركين في العملية ويدعى فلوح مسكين وهو صاحب مطعم شعبي في مستغانم وكان قد شارك في المحاولة الأولى الفاشلة التي جرت في مارس 1949م ومن المقرر أن يشارك في المحاولة الثانية الناجحة التي جرت في أفريل إلا أن قبل الموعد بقليل طلب الإذن بالعودة إلى مستغانم لاستقدام زوجته إلى ذويها بوهران قصد التغطية على غيابه لكن بمجرد وصوله إلى مستغانم ألقت الشرطة القبض عليه لإخفائه أحد الثوار بمطعمه، بينما هو رهن الاعتقال بمحافظة الشرطة بلغته أصداء عملية البريد ولما لاحظ تخبط الشرطة في تحديد هوية المهاجمين ارتأى أن يخرجها من ورطتها وأخبرها عن حقيقة الأمر[3].

---

[1] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 127.

[2] أمال شلبي، مرجع سابق، ص 331.

[3] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 288.

أما الطريق الثاني:

فيتمثل في مستند تافه عثرت عليه الشرطة الفرنسية داخل السيارة التي استخدمها منفذو العملية[1].

الرواية الثانية:

مفادها أن السلطات الفرنسية علمت بوجود تنظيم مسلح عندما اعتقلت ثلاث طلاب بينهم محمد يزيد الذي ضبط وهو يحمل وثائق من الجيش السري وكان ذلك في ماي 1949م.

الرواية الثالثة:

تقوم على فرضية أن الجناح السياسي لحركة الانتصار هو الذي أوعز إلى سلطات الاحتلال بالتخلص من المنظمة هذا أن ما قلنا إن مولد المنظمة الخاصة كان عسيرا داخل مؤتمر الحركة في فيفري 1947م وكانت القيادة آنذاك ترفض العمل المسلح.

الرواية الرابعة:

يطلق عليها حادثة تبسة وهي التي اتفق حولها الكثير من المؤرخين[2]. وفي سنة 1950م ونتيجة لحادث عابر أمسكت الشرطة الفرنسية بأول خيط في هذا التنظيم عندما قامت مجموعة من المناضلين بعملية تأديبية ضد أحد مناضلي المنظمة وهو خياري عبد القادر الذي حامت حوله الشكوك فيما يخص تزويد الشرطة الفرنسة ببعض المعلومات عن المنظمة وكلف العربي بن مهيدي بالقيام بالعملية، حيث قام مع مجموعة من العناصر بالقبض على خياري الذي استطاع الإفلات منهم[3]. فتوجه عبد القادر خياري إلى محافظة تبسة يوم 18 مارس 1950م وقدم معلومات هامة عن المنظمة الخاصة[4].

وخلال شهر مارس 1950م أعلنت الحكومة الاستعمارية أنها اكتشفت مؤامرة حاك أطرافها حزب الشعب السابق الذي أصبح حركة انتصار الحريات الديمقراطية[5].

---

(1) مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 288.
(2) أمال شلبي، مرجع سابق، ص 331.
(3) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 196.
(4) عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 215.
(5) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 187.

ومن النتائج المترتبة عن اكتشاف المنظمة الخاصة سيئة جدا لأن أثرها لم يقتصر فقط على عناصرها بل شمل الحركة القانونية المتمثلة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1] وكانت تلك الفرصة ثمينة للشرطة للقيام بسلسلة من الاعتقالات واسعة للعناصر المنظمة عبر التراب الوطني فقد استطاعت شرطة الاحتلال القبض على 400 مناضل من مجموع 3000 مناضل وعرضتهم لكل أشكال التعذيب النفسي والجسدي ويذكر محفوظ قداش بأن الشرطة تمكنت من إلقاء القبض على 28 إطار في المنظمة من بين 45 مناضل مسجل عندها في كل من وادي الزناتي، قالمة، سوق أهراس، قسنطينة[2] ادعى اكتشاف المنظمة الخاصة في قسنطينة إلى قيام الإدارة الفرنسية بهجمة إرهابية شرسة تمت من خلالها مطاردة زعماء التنظيم واعتقال بعضهم[3]، ومن بينهم عدة قيادات من ضمنهم بلحاج جيلاني، حيمي مصطفى وكذلك بعض قادة المناطق ابن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، ابن طوبال[4]، وألقت القبض على العديد من أعضائها بما فيهم بن بلة، آيت أحمد ومنهم من إلتحق بالجبل[5]، فأطبقت على الحزب من كل جهة وفتشت كل مراكزه بالمدن والقرى بقصد البحث عن المنظمة الخاصة التي شكلها الحزب وهيأها للقيام بالثورة وقد اقترنت هذه التفتيشات بمظالم لا توصف[6].

وقد أفلتت منطقة القبائل من هذا القمع بحكم أن المنظمة السرية قد تولى نشاطها هناك منذ 1948م بسبب الأزمة البربرية[7]، إن ما يسمى بالأزمة البربرية أضعفت المنظمة الخاصة وحولتها بالتدريج من تنظيم صلب اقترب جدا من الكمال الذي يمكنه من إشعال فتيل الثورة إلى كيان هش ينخر السوس أصوله[8].

---

(1) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 198.
(2) عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 215.
(3) بسام عسلي، **نهج الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 173.
(4) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 199.
(5) عمار عمورة، مرجع سابق، ص 184
(6) أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 188.
(7) قريري سليمان، مرجع سابق، ص 199.
(8) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 184.

واكتشفت المنظمة السرية في كامل الوطن ما عدا الأوراس وذلك بفضل مصطفى بن بولعيد وحسن اختياره للرجال وأوقعت فرنسا الشقاق بين عرشي بني بوسليمان والتوابة الدواودة مما كان له الأثر البالغ في نفس بن بولعيد واستطاع القضاء على هذا الخلاف[1].

وقد قدمت السلطات الاستعمارية المعتقلين في هذه الحادثة إلى المحاكم التي أصدرت عليهم في نوفمبرأحكاما قاسية بالسجن من عامين إلى مدى العمر مع الأشغال الشاقة والغرامات الفادحة وبعد مدة استطاع ستة من هؤلاء المساجين الفرار من السجن بعنابة والبليدة قبل صدور الأحكام عليهم وهم: يوسف زيروت، مصطفى بن عودة من سجن عنابة وبكوش بركات، علي محساس وأحمد بن بلة من سجن البليدة[2].

أما مناضلي العاصمة فكانت محاكمتهم في 1 جانفي 1952م لتصدر أحكاما مختلفة بشأنهم، وفي منطقة بجاية وبتاريخ 15 فيفري 1951م تمت محاكمة 27 مناضل من بينهم عبان رمضان الذي صدر في حقه حكم بـ: 6 سنوات سجن و10 منعا من الإقامة أي النفي و10 سنوات حرمان من الحقوق المدنية وغرامات مالية تقدر بـ: 500 ألف فرنك قديم، وعدة مناضلين آخرين[3].

أما منطقة وهران وفي شهر مارس 1951م فقد تمت محاكمة 47 مناضل من بينهم المسؤول الجهوي حمو بوتليليس حيث بلغت مجموع الأحكام فيما يخص المدة الزمنية ومن الحرمان من الحقوق المدنية والإقامة بالنسبة لمجموع المحاكمين حدد بـ: 122 سنة سجنا، و139 سنة منعا من الإقامة و135 سنة حرمانا من الحقوق المدنية[4].

وعلى الأساس نستطيع القول إن الإدارة الفرنسية التي خططت لتشتيت وحدة الشعب الجزائري قد نجحت إلى أبعد الحدود باكتشاف المنظمة الخاصة[5]. ولقد أحدث اكتشاف المنظمة صدمة عنيفة لأعضائها بالنظر إلى ما كانوا يحملون من مسؤولية في العمل من أجل تحرير البلاد وشكل في نفس الوقت هزة عنيفة في دواليب الحزب فكان موقفا واضحا

---

(1) إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مرجع سابق، ص 17.
(2) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 128.
(3) عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 269.
(4) المرجع نفسه، ص 270.
(5) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 184.

وصريحا منذ البداية تمثل في الإنكار التام وهذا ما يؤكده التام وهذا ما يؤكده أحمد محساس بقوله «لقد أصدرت الحركة تعليمات بضرورة التمسك بموقف النكران»[1].

ولم تكن العقبات التي واجهت إطارات المنظمة الخاصة بين 1950م و1954م سوى عوامل ساعدتها على استكمال شروط تفجير الثورة إذ أنضجتها نفسيا واجتماعيا ومدت الجسور بينها وبين الجماهير الناقمة على الوضع القائم سيما في الريف كما دفعتها على الانفتاح على المحيط الدولي والإقليمي والاستفادة من تطوراته وأخيرا جعلتها في موقع يتيح لها اتخاذ القرار المناسب وبذلك أزفت ساعة الصفر ساعة انطلاق الثورة المنتظرة منذ أمد بعيد[2].

[1] عبد الكامل جوبية، مرجع سابق، ص 257.
[2] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 388.

3-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة العسكرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة والإرهاب الأحمر الشامل قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية ما دامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها وأوصت بأن تعود لعملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية وكان لهذا الإجراء ردود فعل سيئة بين زعيم الحزب مصالي وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش[1].

نشب خلاف بين مصالي الحاج وأنصاره وبين أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب إدارة وعمل الحزب منذ عام 1951م وكانت بوادر الخلاف قد ظهرت في العامين السابقين حيث دعا مصالي إلى تدويل القضية الجزائرية والى تكاتف جهود شعوب المغرب العربي بينما رأى مخالفوه أولوية وحدة الداخل الجزائري وتأسيس تجمع وطني جزائري بمشاركة كل التيارات والمنظمات[2].

وحين كان الكهول والمتقدمون في السن يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية[3]، ففي شهر أبريل 1953م اجتمع مؤتمر الحزب وانتخب مجلس إداري جديدا وأخذ يسيّر الحزب في طريق النظام والخضوع لحكم الأغلبية وكان مصالي في إقامته الجبرية بفرنسا فأخذت المصادمات تقع بين الأساليب القديمة والحديثة[4].

ولقد وصل الحزب سنة 1953م إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالت عليه منذ عام 1946م مما جعل قواعد الحزب تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفى فيه كل المشاكل والأمور ولقد جرت أشغال المؤتمر أيام 4 و 5 و6 أفريل 1954م إلا أنه لم يخرج بأية نتيجة ملموسة ويمكن لنا القول أن الشيء الإيجابي الوحيد الذي صادق عليه المؤتمر هو ضرورة التسيير الجماعي للحزب بهدف التخلص من القيادة الفردية[5]، وفي أفريل 1953م أنعقد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار وقد أوصى المؤتمر بإعادة تشكيل

---

(1) يحيي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 128.
(2) بشير بلاح، مرجع سابق، ص 475.
(3) يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 129.
(4) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص190.
(5) مجلة المصادر العدد 2، مرجع سابق، ص 107.

المنظمة السرية في أقرب وقت وأطلقوا عليها اسم البركة غير أن الصراعات والنزاعات لم تسمح للحزب بتطبيق هذه الوصية[1].

لقد تجلى بوضوح الخلافات الحادة الجذرية حول التنظيم والعقيدة الأيدولوجية بين مصالي واللجنة المركزية فقد دعت اللجنة إلى تحديد العقيدة السياسية للحزب في الداخل والخارج وطالبت بنبذ الزعامة الفردية والسعي بجد لإعداد لمراحل الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مصالي الحاج واللجنة كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه[2].

وعليه لقد تولت مجموعة من المناضلين الثوريين الذين بادروا إلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA ردا على حل السلطات الفرنسية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وزج المناضلين الجزائريين بالجملة في السجون[3]، ولما تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تبين أن معظم أعضائها ممن لا يأتمرون بأوامر مصالي فاعتبر هذا الأخير ذلك استهدافا له ولأنصاره فسحب ثقته من تلك اللجنة[4]، التي كان يترأسها آنذاك بن يوسف بن خذة[5] في سبتمبر 1953م وطالب بصلاحيات مطلقة لإصلاح الحزب وانشق الحزب حينذاك إلى شقين الرئيس وأتباعه، وكتلة اللجنة المركزية وهم 27 عضوا[6].

وقد ضمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل سرية العناصر النشيطة من أعضاء المنظمة الخاصة التي تمكنت من الإفلات من قبضة العدو وعقدوا العزم على تفجير الثورة[7].

---

(1) جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة، مرجع سابق، ص 13.

(2) يحيي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 129.

(3) مجلة المصادر، عدد3، 2000م، مجلة فصلية يصدرها الديوان الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، ص125.

(4) بشير بلاح مرجع سابق، ص 476.

(5) **بن يوسف بن خدة**: ولد خدة في المدية عام 1920م والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، يلتحق بجبهة التحرير عام 1955م، يصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1962) وعضوا في التنسيق والتنفيذ (1956م-1957م) ثم وزير الشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958م وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أقصي من الساحة السياسية ابتداء من 1962م توفي في 4 فيفري 2003م بمرض من ألزمه الفراش دفن بمقبرة سيدي يحيى، ينظر محمد الصالح الصديق، **من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر**، الأمة، الجزائر، 2010، ص 220-222.

(6) بشير بلاح مرجع سابق، ص 476.

(7) مجلة المصادر، العدد 3، مرجع سابق، ص 126.

تتفق المصادر أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وجدت من أجل إيجاد مخرج للأزمة التي كانت تتخبط فيها الحركة حيث كان هدفها هو التوفيق بين كلا الاتجاهين وتفجير الثورة من جهة أخرى[1].

كما عملت على التوفيق بين طرفا المعركة المتناحرين إلا أن جهودهم باءت بالفشل، فرأوا بأن جهودهم سوف تضيع سدى ما لم يفعلوا شيئا وأن أماني الشعب سوف تضيع فقرروا الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين والبحث عن حل ناجح يوضح الهدف الوطني[2].

لقد تشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من تسعة أعضاء ثلاثة منهم يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة أما الستة الآخرون يقيمون بالجزائر وهم رابح بيطاط، كريم بلقاسم، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد[3].

ومما زاد في قناعة أعضاء اللجنة الثورية بضرورة السير نحو الثورة المسلحة هو ما أفرزته الأحداث على الساحة الوطنية بعد المجهودات التي قاموا بها قصد إيقاف عملية الخلاف وقد لاحظوا:

- فشل كل المحاولات التوفيقية التي قاموا بها والتي لم تجد أذانا صاغية لدى الفريقين المتنازعين[4].
- الموقف المتردد للمركزيين والذي أدى إلى انسحاب ممثلهم من اللجنة الثورية.
- اصطدام اللجنة الثورية بعدوان طرفي الحزب المتنازعين اللذين كانا يريدان

الاستئثار بالنفوذ عند المناضلين، لهذا اقتنع أعضاء اللجنة الثورية بأن القضاء على الهيئات السياسية التي تدعي لنفسها الشرعية هو وحده الذي يجمع كل الجزائريين الراغبين في الكفاح المسلح ضد الاستعمار[5].

---

[1] مومن العمري، مرجع سابق، ص 260.
[2] يحيى بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1950-1962**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص31.
[3] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 82.
[4] مومن العمري، مرجع سابق، ص 27.
[5] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص53.

وأمام هذا الطريق المسدود الذي آلت إليه محاولة الحركة في جمع شمل الحزب قرر المناضلون بصرف النظر عن محاولة عقد مؤتمر توحيدي للحزب وبالتالي الانتقال إلى مرحلة متقدمة من العمل الثوري يتمثل في الإعداد للانطلاق في الكفاح المسلح ضد الاستعمار وعدم إضاعة الوقت في المهاترات والصراعات على الزعامة قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الأخذ على عاتقهم التحضير لانطلاق الكفاح المسلح خصوصا وأن الأجواء الإقليمية والدولية كانت مهيئة لذلك وكان الشعب مستعدا ساعة الانطلاق وهزيمة فرنسا في معركة "بيان بيان فو" وهكذا تم الاتصال ببعض الإطارات السابقة في المنظمة السرية[1] ووجود أعضاء اللجنة أنفسهم أحرار من أي التزام اتجاه طرفا الحزب المتنازعين[2].

(1) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، الجزائر، ص 17.
(2) يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 36.

خاتمة

إن البحث في موضوع الحركة الوطنية شاسع لذا حاولنا الدراسة في فترة محددة من تاريخ الحركة الوطنية ما بين 1945م إلى 1953م وهي الفترة التي سميت بفترة إعادة بناء الحركة الوطنية واستخلصنا من هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

لقد أكدت لنا هذه الدراسة أن نقطة انطلاق الجزائريين نحو التغيير بدأت من بيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943م والذي شكل في الوقت ذاته نقطة إجماع التقت حولها تيارات الحركة الوطنية المختلفة في ظروف حرجة ومصيرية، وكان البيان شامل لمطالب موحدة على شكل مذهب سياسي واضح يجمع بين أفكار الاتجاه الاستقلالي لحزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج، والاتجاه الوطني الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين بقيادة البشير الإبراهيمي، والاتجاه الإدماجي بزعامة فرحات عباس.

ويعتبر رفض الجزائريين للمخططات الإصلاحية الواهية التقليدية التي حاولت الحكومة الفرنسية تمريرها بالخداع والمجسدة في أمر 7 مارس 1944م ما هو في الحقيقة إلا دليل إضافي على درجة الوعي السياسي التي وصل إليها الجزائريون. كما يعد رفض المشروع الذي تقدم به فرحات عباس إلى السلطات الفرنسية سببا في إنشاء حركة أحباب البيان والحرية والتي جمعت بين زعماء الحركة الوطنية وجاء هذا التأسيس على أثر صدور أمرية 7 مارس 1944م.

كما أوضح لنا هذا العمل أن مجازر 08 ماي 1945م قد دفعت الشعب الجزائري لأن يبقى مجندا من أجل تحقيق مطامحه الوطنية في الحرية والاستقلال حيث كان هدف الاستعمار الفرنسي الأساسي من هذه المجازر هو تحطيم آمال الجزائريين في الحرية لكن تلك الأعمال الوحشية خلفت جروحا لا تندمل في قلوب الجزائريين جمعيا. وحطمت فيهم آمالا غذّتها وعود الحلفاء بحق الشعوب في تقرير مصيرها وكرست القطيعة النهائية مع الاستعمار الفرنسي عامة، والأقلية الأوروبية خاصة، وانعدمت وانقطعت جسور التفاهم والتعاون.

وفي الوقت الذي اعتقدت فيه فرنسا حدوث تقهقر في الأوساط الجزائرية كنتيجة حتمية للوسائل القمعية التي استخدمتها في تلك الحوادث. وقع ما كان معاكسا تماما

لتصورات فرنسا حيث أطلقت الحركة الوطنية بنفس جديد أساسه إجماع الزعماء الوطنيين على الاستقلال بكل وسائل النضال السياسية والمسلحة.

بعدما أن أقدمت فرنسا في 9 مارس 1946م بإصدار قرار العفو العام الذي يقتضي بإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين كمصالي الحاج وفرحات عباس وغيرهما من الزعماء الوطنيين الذين اعتقلوا إثر تلك المجازر وكون هؤلاء الزعماء الوطنيين أحزاب جديدة تحت تسميات جديدة مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس وحركة انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة البشير الإبراهيمي، والحزب الشيوعي والذي ترأسه عمار أوزقان وبهذا أعيد تشكيل وبناء الحركة الوطنية من جديد.

ولقد توصلنا من خلال هذا البحث أن فرنسا اتبعت طرق أقرب إلى السياسة منها إلى العنف والقوة والدليل على ذلك دستور 1947م والذي اعتبر من أهم المشاريع الإصلاحية التي طرحت على الإطلاق رغم ما شابه من نقص وما لحقه من انتقاد، وقد شهدت السنة الموالية عهد تزوير الانتخابات 1948م ولقد كانت فرنسا تهدف من وراء هذا التزوير تعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية، ومنع إقامة وحدة وطنية، أما فيما يخص المنظمة الخاصة فقد عمقت لنا الدراسة بأن فكرة المنظمة تجسد أول تغير حاصل في الفكر النضالي المؤمن بالعمل المسلح لدى الحركة الوطنية.

وإزاء تزوير الانتخابات التي قامت بها الإدارة الفرنسية قام ساسة الأحزاب بتشكيل الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية سنة 1951م حيث حصل التقاء نسبي في وجهات النظر بين الأحزاب الوطنية، لكن بعد ذلك حدث انشقاق داخل هذه الجبهة أدى إلى أن يكون مصيرها الفشل وهذا ما حدث في سنة 1952م. وهذا بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الأحزاب الوطنية.

ولقد شهدت الحركة الوطنية عدة أزمات أهمها الأزمة البربرية التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي تتمثل في وجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى متواجدة في فرنسا ومسيطرة على الحزب ولجنته المركزية حيث طالب واعلي بناي بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية لكن اللجنة المركزية رفضت، أما قيادة

الحزب واجهت هذه الأزمة وقامت بحل فديرالية الحزب بفرنسا وعزل قادة الحركة البربرية، أما الأزمة الثانية وهي اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950م أثر القبض على بعض أعضائها في تبسة وذلك لأسباب عديدة.

أم آخر أزمات الحركة هي أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي ظهرت خلال المؤتمر الثاني للحركة سنة 1953م وظهر الخلاف جليا بين المصاليين والمركزيين وتشكل عن هذه الأزمة ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954م والتي كانت نواة لاندلاع الثورة.

ملاحق

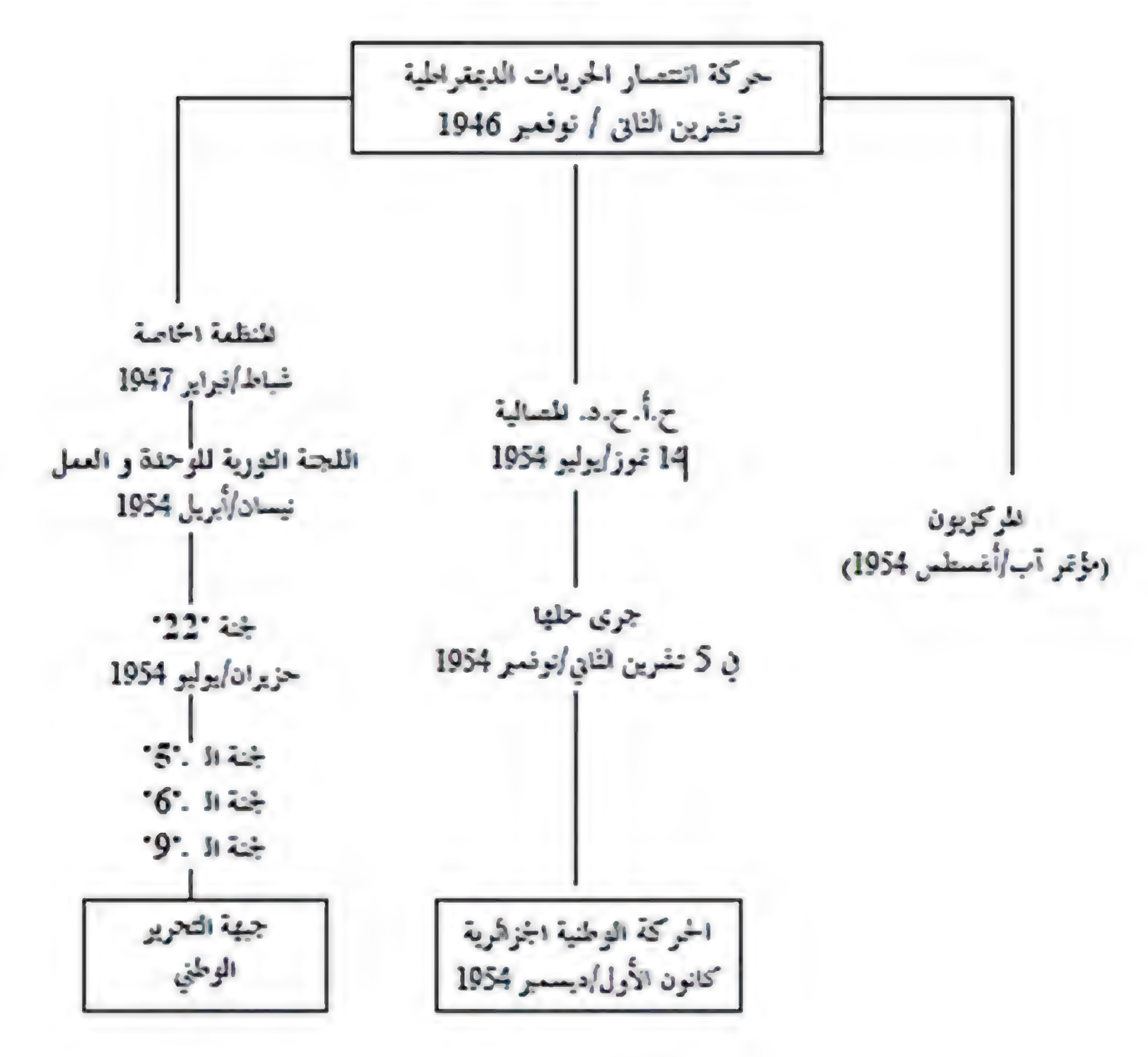
ملحق رقم 1

تطور الحركة الثورية الجزائرية

نجم شمال إفريقيا فو للبول الشيوعية
آذار / مارس 1962

نجم شمال إفريقيا الشعبي
مصالي الحاج

حزب الشعب الجزائري
آذار / مارس 1937



قريري سليمان، مرجع سابق، ص**299**.

ملحق رقم 02

مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء
ديسمبر 1942

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود

للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين .

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعي[1] .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 266–267.

ملحق رقم 03

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو- أمريكية. ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة. فكل فريق منهم: جمهوريون ، وديغوليون، وملكيون، وإسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة.

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها.

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم.

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام الله ، فإنهم يعبرون هنا بإخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك .

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد .

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة الماريشال بيتان والألمان في تونس . وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية .

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية .

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، 268-270

ملحق رقم 04

القانون الداخلي للمنظمة السرية (L'O.S) : [1]

- **النص 1 : النظام « La discipline » :**

النظام الذي يمثل العامل الأساسي لقوة الجيش، ولذلك يجب على كل مسؤول أو عضو أن يخضع للسلطة في كل الأوقات ويطبق كل الأوامر حرفيا دون تردد أو نقاش، والسلطة التي تعطي الأوامر هي المسؤولة.

- **النص 2 : الإنخراط « Recrutement » :**

أ- الإنخراط محدود.

ب- العضو المنخرط يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الإقتناع، الشجاعة، الإستقرار، القدرة الجسمية أو الإمكانيات الجسمية.

ج- مدة الخدمة غير محدودة.

د- العضو المنخرط يجب أن ينجح في الإمتحان ويؤدي القسم، ولن يستطيع مغادرة المنظمة برغبته، وإن فعل فهو يعتبر فار أو هارب (Déserteur).

- **النص 3 : الاجتماع « Réunion » :**

أ- الإجتماعات إجبارية والحضور الكلي لكل الأعضاء .

ب- المواعيد يجب أن تكون محترمة.

ج- الوقت والمكان يحددان من طرف المسؤول المعني.

د- تحية القادة أمر إجباري قبل وبعد الإجتماعات، ولكنها ممنوعة خارج ذلك(خارج الإجتماعات).

هـ- الإجتماع يجب أن يبدأ ويختم بالنشيد الوطني الجزائري.

و- يجب أن يسود النظام أثناء الإجتماع، والبرنامج اليومي يستكمل كليا.

- **النص 4 : السلوك « Conduite » :**

أ- على كل جندي أو قائد أن يتحلى بسلوك غير مشكوك فيه في كل وقت.

ب- يجب على كل عضو إضطر إلى ترك موقعه مؤقتا لأسباب خاصة، أن يأخذ من قائده إذنا ويبين التاريخ، المدة والمكان الذي سينتقل إليه، ولا يستطيع ترك موقعه بدون إذن.

- **النص 5 : الإنتقال « Mutation » :**

أ- إذا كان العضو مدعوا إلى ترك موقعه نهائيا، يجب أن يطلب نقله إلى المكان الذي يرغب فيه.

ب- لا يسمح له بالإنتقال إلاّ بعد قبول طلبه.

ج- الإنتقال من وحدة إلى أخرى، لا يكون إلاّ بقرار من السلطة المعنية.

• النص 6 : المكافآت « Récompenses » :

أ- يكافأ العامل أو المناضل بحسب منصبه أو رتبته.

ب-من خلال عمل المناضل وتفانيه في تطبيق مهمة شجاعة بكل ولاء.

ج- يتبنّاه شفاهيا، لانضباطه في عمله.

• النص 7 : العقوبات « Punitions » :

أ- أخطاء بسيطة: غياب في الإجتماعات، تماطل، قلة عزم، تهاون في العمل، سلوك مشين.

ب- أخطاء خطيرة : سوء السلوك، رفض التعليمات، وضعية ضعف، خسارة، تقارير خاطئة، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات.

ج- أخطاء خطيرة جدا : فرار، إفشاء أسرار للعدو؛ للأهل أو لأي شخص أجنبي، أي خطأ خطير يتكرر ثلاث مرات.

أما نوع العقوبات فهو كالآتي :

1- إنذار للأخطاء البسيطة.

2- إنتزاع الرتبة وتوقيف عن العمل للأخطاء الخطيرة، والتوقيف قد يكون محددا أو غير محدد حسب خطورة الخطأ.

3- طرد كلي للأخطاء الخطيرة جدا.

4- العقوبة القصوى للأخطاء الخطيرة جدا التي يمكن أن تمسّ المنظمة الخاصة تكون بالإعدام الذي يعد ضروريا وبصورة فورية، أو متأخر حسب قرار المنظمة الخاصة.

أمل شلبي، مرجع سابق، ص444.

ملحق رقم 05



مصالي الحاج في فترة عمل في نزل نيورت أثناء الأزمة الحادة
لحزب البيان من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في أواخر 1953.

مصالي الحاج: مرجع سابق

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

1- المصادر:

1) الإبراهيمي أحمد طالب، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929،1940م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ج1.

2) الإبراهيمي عبد الحميد، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958م/1999م**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

3) أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، دن سنة، ج 3.

4) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

5) بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر/ مسعود حاج مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2013.

6) تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931م/1956م ورؤساؤها الثلاثة**، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004م.

7) حربي محمد، **الثورات الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2006م.

8) الحسيني عبد الحفيظ أمقران، **مذكرات من مسيرة النضال والجهاد**، دار الأمة، الجزائر 2010م.

9) رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م.

10) الصديق محمد الصالح، **من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر**، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

11) عباس محمد الشريف، **من وحي نوفمبر مدلاخلات وخطب**، دار

الفجر، الجزائر، 2005م.

12) عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947م/1954م** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج3.

13) العقون بن إبراهيم عبد الرحمان، **مذكرات من وراء القضبان**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1959م.

14) علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925م إلى 1940م دار الحكمة، الجزائر، 2007.

15) فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر/أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005 م.

16) قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر 1919م/1939م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

17) قنانش محمد، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م.

18) مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج**، تر محمد المعراجي، منشورات ISBN 2006م.

19) مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر / محمد مسعود، وموحد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003.

اللغة الأجنبية:

1. Benjamain stora, Zakara Daoud, ferhat abbas une autre Algérie, edition, casbeah, 1995.
2. Benreamine storad mesalihag, 1898/1974, pconcier de la nation algérienne, édition rahma, 1991.

3. Benyoucef, Benkhada, les origines 1er, novembre, édition dahleb, Alger, 1989.

4. Mahfoud Kaddache, histoire du nationalisme algérienne 1919/1951, édition ENAL, Alger, 1981.

2- المراجع

1) أجرون روبير شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، تر عياش سلمان، دار الأمة، الجزائر، ج2.

2) احدادن زهير، **شخصيات ومواقف تاريخية**، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010م.

3) أحميدة عميداوي، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، عين مليلة، 2004م.

4) أكس أحمد محمد عاشور، **صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1800-1962م**، المؤسسة الوطنية، 2009م.

5) إنتاج جمعية أول نوفمبر لتجليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954م**، دار الهدى، عين مليلة، 1996م.

6) بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

7) بلاسي أحمد نبيل، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

8) بن منصور بن عمار ليلى، **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر/ حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتاب، الجزائر، 2011.

9) بو عزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

10) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر البداية ولغاية1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

11) بورنان سعيد، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1926م/1956م**، دار هومة، الجزائر، 2001م.

12) بوشاقور أحمد، **تاريخ الجزائر من العهد القديم إلى 1945م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.

13) بوعزيز يحي، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني1946-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

14) بوعزيز يحيى، **تاريخ الجزائر**، الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

15) بوعزيز يحيى، **ثورات من تاريخ الجزائر في القرنين 19 و20**، من شهداء أول نوفمبر 1962/1954م، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

16) تابليت علي، **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثالة، 2009م.

17) تقية محمد، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، تر/ عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

18) التواتي بومهلة، **الجزائر الثغر الأبيض**، دار المعرفة، الجزائر 2010م.

19) ثابت عيناد رضوان، **8 أيار/ ماي45 والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر/ سعيد محمد اللحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2005م.

20) جمعية الثقافة والتاريخ المعارك الكبرى للثورة التحريرية عبر ولاية قالمة، **شهادات**، مطبعة بوناب، قالمة،2004م.

21) جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة، **محطات الثورة التحريرية من 1954/11/1م إلى 1962/7/3م**، مطبعة بوناب، قالمة، 2004م.

22) جوليان أندري شارل، **إفريقية الشمالية**، تر/ محسن سليم، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، دن.

23) جويبة عبد الكامل، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الرابعة 1946-1954م**، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2013م.

24) حداد حليم ميشال، عاطف عبد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم** "تونس-الجزائر" 1999م.

25) حسان حقي، **الجزائر العربية أرض الكفاح والمجد**، دار النفائس، بيروت، 1968م.

26) حمدي أحمد، **الثورة الجزائرية والإعلام**، ط2، منشورات دار المجاهد، الجزائر، 1995م.

27) خرفي صالح، **الجزائر والأصالة الثورية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

28) الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

29) الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج1.

30) الدسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001م.

31) الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999م، ج1.

32) الزبيري محمد العربي، **الثورة في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

33) زروقة عبد الرشيد، **جهاد لبن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1940/1913م**، ط1ن دار الشهاب، لبنان، 1999م.

34) زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر**، دراسات في الحركة الوطنية والثورة على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004م.

35) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، طبعة منقحة، 1992م، ج3.

36) سعداوي مصطفى، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة**، الجزائر، 2008م.

37) شريط أمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1962/1919م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

38) الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر/محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م.

39) عباس محمد، **ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

40) عباس محمد، **رواد الحركة الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2004م.

41) عبد الرحمان عواطف، **الصحافة العربية الجزائرية 1954-1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

42) عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

43) عثماني مسعود، **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

44) العسكري إبراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البحث، قسنطينة، 1992م.

45) العسيلي بسام، **أيام جزائرية خالدة**، ط1، دار النفائس، بيروت 1984.

46) العسيلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبنائه قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، لبنان، 2010م.

47) العسيلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 1982م.

48) العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م**، المؤسسة

الوطنية للاتصال، الجزائر، دن.

49) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، الجزائر.

50) عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

51) عيساوي أحمد، **مدينة تبسة وأعلامها، بوابة الشرق ورئة العروبة وأريج الحضارات**، ط1، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

52) غولد زيغر أني راي، **جذور حرب الجزائر 1940-1945م، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، تر/ وردة، لبنان، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م.

53) فركوس بن النبيلي صالح، **الشهيد باجي مختار**، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2012م.

54) فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من هعد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002م.

55) فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم، الجزائر، 2005م.

56) كواتي مسعود، **تاريخ الجزائر المعاصرة وقائع ورؤى**، دار هومة، الجزائر، 2012م.

57) لونيسي رابح، بلاح بشير وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830م**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ج1.

58) لونيسي رابح، بلاح بشير وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م**، دار المعرفة الجزائر،2010م، ج2.

59) لونيسي رابح، دادوة نبيل وآخرون، **رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

60) محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م.

61) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

62) مقلاني عبد الله، لميش صالح، **مصر والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

63) مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962م**، دار هومة، الجزائر،2013م.

64) هشام كمال، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999م.

65) هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

66) وزارة التعليم والثقافة، **من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الشعبي الجزائري**، منشورات الرغاية، 1971م.

67) ولد حسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962/1830م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.

68) بوعزيز يحيى، **الثورة في الولاية الثالثة 1950-1962**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

الملتقيات:

1) بومدين بوزيد، **الاستعمار وزمن الحقيقة قيم الاعتراف والتواصل مع الآخر**، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي يومي 2006/7/3م، وزارة المجاهدين، 2007م.

2) محمد مختاوي، **تطور الحركة الوطنية الجزائرية من جراء مجازر 8ماي 1945م**، واتجاهها نحو التحضير للكفاح المسلح، مداخلات الملتقى الدولي الرابع حول مجازر8 ماي 1945م يومي 7و8 ماي 2006م، مطبعة المعارف، عنابة، 2006م.

3) محمد مختاوي، **من 8ماي إلى نوفمبر1954م امتداد لشعار الحرية**، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول مجازر 8ماي يومي 7و8 ماي2008م، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة،2008م.

الرسائل الجامعية

1. أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2005-2006م.
2. بو عبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006م.
3. عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005م.
4. العمري مومن، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها، 1946-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة، منتوري، قسنطينة، 2000م.
5. قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية 1940-1954م**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2010-2011م.

الجرائد والمجلات

1. مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1945م، العدد2، 1999م.
2. مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954م، العدد3، 2000م.
3. مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954م، العدد6، مارس2006م.
4. منصور حكيمة، محمد بلوزداد رائد الحركة الوطنية، مجلة الراصد، العدد2، مارس- أفريل، 2000م.
5. المرحوم علي، نظرة على تاريخ الصحافة العربية، مجلة الثقافة، إصدار وزارة الإعلام والثقافة، العدد44، أفريل- ماي، 1987م.
6. المجاهد، عدد 15، 20 مايو 1957.
7. جريدة الأخبار، عدد 1522، 27 أيلول 2011.

فهرس